الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

الموضوع

# جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الجزائري

## دراسة حالة القطاع الصناعي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبة :

أسماء بن عيسى

تحت إشراف الدكتور :

وليد العايب

| | | |
|---|---|---|
| بوخاري لحلو | جامعة محمد البشير الإبراهيمي | رئيسا |
| وليد العايب | جامعة محمد البشير الإبراهيمي | مشرفا ومقررا |
| عبد الغفار غطاس | جامعة محمد البشير الإبراهيمي | ممتحنا |

السنة الجامعية 2022/2021

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| فهرس المحتويات | |
| فهرس الجداول | |
| فهرس الاشكال | |
| مقدمة | أ– هـ |
| **الفصل الأول : الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر** | |
| المبحث الأوّل: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر | 07 |
| المطلب الأوّل: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته | 07 |
| الفرع الأوّل: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر | 07 |
| الفرع الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر | 09 |
| أوّلا–رأس المال الأوّلي: | 09 |
| ثانيا–الأرباح المعاد استثمارها: | 09 |
| ثالثا–القروض داخل الشركة الواحدة: | 09 |
| المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته | 09 |
| الفرع الأوّل: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر | 09 |
| الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر | 10 |
| المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه | 11 |
| الفرع الأوّل: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر | 11 |
| أوّلا–الاستثمار المشترك: | 11 |
| ثانيا–الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: | 12 |
| ثالثا–الشركات متعدّدة الجنسيات: | 13 |
| رابعا–مشروعات أو عمليات التجميع: | 13 |
| خامسا–الاستثمار في المناطق الحرة: | 14 |
| سادسا–الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة: | 14 |
| الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر | 14 |
| المبحث الثاني: دوافع ومحدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر عيوبه ومزاياه: | 15 |
| المطلب الأوّل: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر | 15 |

| | |
|---|---|
| أوّلا–دوافع المستثمر الأجنبي: | 15 |
| ثانيا–دوافع البلد المضيف: | 17 |
| المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر | 19 |
| أولا: المحددات الاقتصادية: | 19 |
| ثانيا: المحددات الساسية والقانونية | 22 |
| ثالثا: التشريعات والأطر القانونية | 22 |
| رابعا: المحددات البيئية والاجتماعية والثقافية | 23 |
| المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر | 23 |
| الفرع الأوّل: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشرة | 23 |
| أوّلا–بالنسبة للدول المضيفة (المستقلة): | 23 |
| ثانيا–بالنسبة للدول القائمة به: | 24 |
| الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر | 25 |
| أوّلا–بالنسبة للدول المضيفة (المستقبلة): | 25 |
| ثانيا–بالنسبة للدول القائمة به: | 26 |
| المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي: | 27 |
| المطلب الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق: | 27 |
| الفرع الأول: نظرية المنتج الدولي (دورة حياة السلعة): | 27 |
| أولا: مرحلة المنتج الجديد: | 28 |
| ثانيا: مرحلة المنتج الناضج: | 28 |
| ثالثا: مرحلة المنتج النمطي: | 28 |
| الفرع الثاني: نظرية عدم كمال السوق: | 28 |
| الفرع الثالث: نظرية تدويل الأسواق الوسيطة: | 30 |
| المطلب الثاني: النظريات القائمة على المنظمة والحماية: | 30 |
| الفرع الأول: نظرية المنظمة (المؤسسة): | 30 |
| أولا: منظور المسيرين: | 31 |
| ثانيا: منظور إستراتيجية المؤسسة: | 31 |
| الفرع الثاني: نظرية الحماية: | 31 |
| المطلب الثالث: النظريات التجميعية أو التركيبية: | 32 |

| | |
|---|---|
| الفرع الأول: نظرية الموقع (التوطن): | 32 |
| الفرع الثاني: نظرية الموقع المعدلة: | 33 |
| الفرع الثالث: النظرية الإنتقائية | 34 |
| خلاصة الفصل الأول: | 36 |
| **الفصل الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** | |
| المطلب الأوّل: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | 38 |
| المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | 43 |
| أوّلا–المجلس الوطني للاستثمار: | 43 |
| ثانيا–الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: | 44 |
| ثالثا–الشباك الوحيد المركزي: | 44 |
| رابعا–الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار: | 46 |
| خامسا–صندوق دعم الاستثمار: | 46 |
| المطلب الثالث: التوزيع القطاعي والجغرافي في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر | 46 |
| أوّلا–التوزيع القطاعي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر | 46 |
| ثانيا–التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبية المباشرة في الجزائر: | 46 |
| المبحث الثاني: تسهيلات وعوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | 47 |
| المطلب الأوّل: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | 47 |
| 1. الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار: | 47 |
| 2. مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات وتسيير الإجراءات: | 48 |
| 3. مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار: | 48 |
| 4. الالتزامات الدولية الناجمة ظعن فعل الاتفاقيات الدولية المبرمة: | 48 |
| 1. الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار: | 49 |
| 2. الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار: | 49 |
| المطلب الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | 50 |
| أوّلا–المعوقات الاقتصادية: | 50 |
| ثانيا–عاتق العقار الصناعي: | 51 |
| ثالثا–الانفتاح على الخارج: | 52 |

| | |
|---|---|
| رابعا–العراقيل المادية: | 52 |
| خامسا–العراقيل السياسية والقانونية والإدارية: | 52 |
| المبحث الثالث: واقع القطاع الصناعي في الجزائر | 53 |
| المطلب الأول: لمحة عن تطور قطاع الصناعة في الجزائر | 53 |
| 1– مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي: | 53 |
| 2– مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل: | 54 |
| 3– مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية: | 55 |
| المطلب الثاني: دور الاستثمار الأجنبي في تطوير القطاع الصناعي | 56 |
| خلاصة الفصل الثاني: | 59 |
| قائمة المراجع | 64 |

## فهرس الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الدوافع لدى المستثمرين والدول المضيفة | 19 |
| 02 | العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية | 34 |
| 03 | الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي: | 45 |
| 04 | التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الجزائر للفترة 2002-2017 | 46 |
| 05 | التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002/2017): | 47 |
| 06 | تطور القيمة المضافة الصناعية من الناتج الداخلي الخام لفترة ( 1990 – 2019) | 54 |
| 07 | مساهمة القطاع الصناعي في استيعاب العمالة للفترة ( 1990- 2019) | 54 |
| 08 | تطور مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية ( 1990- 2019). | 55 |


## فهرس الاشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي للقطاع الصناعي خلال الفترة 2000/2017 | 57 |
| 02 | نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي خلال الفترة 2001/2016 | 58 |

# مقدّمـــة

**مقدمة:**

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما واعتراف عالمي واسع النطاق، فلقد برز الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم أوجه العلاقات الاقتصادية التي تمت وتتم بين الدول المتقدمة والدول النامية .حيث أدى دور أساسيا خلال عملية التطور التي تحققت في الدول المتقدمة بدءا بالثورة الصناعية، إذ وفر لها المتطلبات الضرورية التي تخدم توسع الاقتصاد واستمراره، وهو ذاته أي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أعاق عملية التطور في الدول النامية من خلال العلاقات التي تمت بينها وبين الدول المتقدمة، والتي منحت الدول المتقدمة القوة والسيطرة على الدول النامية واستغلالها بالشكل الذي أدى إلى ضعف تطورها وتبعيتها للدول المتقدمة.

ولهذا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر تمويلا حقيقيا وليس مجرد سد الفجوة مالية كغيره من القروض والمنح حيث يؤدي دورا مهما في إنشاء وتقوية مشاريع الإنتاج المحلية، وتشجيع الصناعات لدى الدول المتلقية، كما يساعد على رفع من مستوى كفاءة العمالة المحلية، وبالتالي فان تلك الإسهامات المتعددة في الجوانب الاقتصادية المختلفة، سوف تؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت المحلي وحجم الناتج المحلي الإجمالي، وكذا تحسين الموازين التجارية وموازين المدفوعات لدى تلك الدول.ولذا فان اغلب الدول تسعى إلى استقطاب وتوطين مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

وتسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، والتي كان لها وزنها على التطورات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتم فتح المجال أمام القطاع الخاص من خلال خوصصة المؤسسات العمومية، وسن العديد من تشريعات الاستثمار بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، بالإضافة إلى توفر الجزائر على العديد من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالرغم من ذلك فهناك العديد من المعوقات التي تواجه المستثمر عند قيامه بالاستثمار في هذه الدول والتي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

**أولا:إشكالية البحث:**

سنحاول من خلال بحثنا هذا طرح الإشكالية التالية:

**-كيف يمكن تقييم جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمار الاجنبي المباشر؟**

وعلى ضوء هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1-ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ؟وما هي النظريات المفسرة له ؟

2-ما واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

3-ما هي الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر ؟وما هي المعوقات التي يواجهها ؟

4-ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر ؟

**ثانيا:فرضيات البحث:**

إن التساؤلات التالية تقودناإلىوضع الفرضيات التالية:

1-تعتبر لضمانات التي تمنحها الجزائر تعتبر كافية لجذب المستثمرين الأجانب.

2-تعتبر العوائق المادية أهم طارد للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

3-تؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ارتفاع معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر.

4- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور القيمة المضافة.

**ثالثا :أهمية البحث:**

تكمن أهمية هذا البحث في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث انه يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على توفير النقد الأجنبي ونقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدول الضعيفة وما يصاحبه ذلك من إمكانية تدريب العمالة الوطنية واكتساب مهارات الإنتاج والتسويق والإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص العمل ورفع إنتاجية الأفرادوالمؤسسات.وبالتالي تحسين الأداء الصناعي خاصة والأداء الاقتصادي عامة.

**رابعا:أهداف البحث:**

تكمن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكر أهمها:

1 – تقديم المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له.

2 – العوامل الجوهرية التي تساهم في رفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

3 – التحليل الجغرافي والقطاعي لتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

4- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

5- محاولة رصد واقع قطاع الصناعة في الجزائر من مساهمة للاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في الجزائر.

**خامسا:أسباب اختيار الموضوع:**

من أهم الأسباب لاختيار هذا البحث نذكر بعض منها:

1 – الاهتمام المتزايد الذي حظي ومازال يحظى به حاليا الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الكثير من الخبراء والاقتصاديين وحكومات مختلف دول العالم، وخاصة منها الدول النامية .

2 – الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية.

3 – تزايد اهتمام الدول بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

4 – اهتمام الجزائر الكبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

**سادسا:منهج البحث:**

المنهج المتبع الوصفي خاصة في الفصل الأول، حيث استخدم عرض المفاهيم النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وأهم دوافعه وعرض أهم النظريات المفسرة له.وفي الفصل الثاني إضافة المنهج التحليلي الاستقرائي من خلال عرض وتحليل البيانات والجداول المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وكذا تباين وضع القطاع الصناعي في الجزائر وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر عليه.

**سابعا:صعوبات البحث:**

تتمحور الصعوبات والعوائق التي تم مواجهتها قصد إعداد هذا البحث في العناصر التالية:

-نقص المراجع لحداثة الموضوع، مما دفع بنا إلى استعمال المذكرات والمجالات أكثر من الكتب.

– قلة الإحصائيات المتعلقة بالتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

– صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، و خاصة الإحصائيات المتعلقة بالجزائر، مما جعلنا نعتمد على تقارير البنك الدولي وتقارير الوطني للإحصائيات، بالإضافة إلى بعض المجالات ورسائل الماجستيروالدكتوراه.

**ثامنا:الدراسات السابقة:**

1 –دحماني سامية بعنوان "اثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2015/2000)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، (2016/2015)، وتوصلت إلى أن قدرة الدول على المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على تحسين مناخ الاستثمار بكل جوانبه وذلك بتحقيق الاستقرار السياسي والأمني، و تحسين المحددات الاقتصادية الكلية وتنويع الاقتصاد إضافة إلى تحسين البنى التحتية ...الخ.

2 – محمد سعد أبو الفتوح."الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نمو القطاع الصناعي المصري، دراسة قياسية للفترة(1977-2017)"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد22، العدد3، 2021، و التي تهدف هذه الدراسة إلى دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في مصر من 1977-2017 ولتحقيق هذا الهدف تم تحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التالية:القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كمتغير تابع والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي كمتغير مستقل.

3 –قيطون مهدي، ررقين عبود، "اثر الاستثمار في القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي الوطني، دراسة تحليلية قياسية للفترة(2016/2000) حالة الجزائر "مقال، جامعة أم البواقي 2019، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس اثر الاستثمار في القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2016/2000) وتضمنت الدراسة الإطار الفكري للاستثمار والذي يبرز اختلاف وجهات النظر في التحليل بين المدارس الاقتصادية، كما تطرقت الدراسة لدور التدفقات الاستثمارية في دعم النمو الاقتصادي ومساهمتها في التنمية الاقتصادية.

4 – دراسة قوريش نصيرة، "أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر"، تناولت واقع الصناعة في الجزائر"، وهي مقال:وذلك بالبحث عن ماهية الإستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة الجزائرية من خلال معدلات نموها ومؤشر القيمة المضافة، و الإطار العام لإستراتيجية إنعاش الصناعة وكذا مختلف سياسات إنعاش الصناعة المتعددة في الجزائر، وقد توصلت الباحثة إلى أن الصناعة في الجزائر تشهد مرحلة تحول عميقة تقتضي إعادة ترتيب وهيكلة القطاع الصناعي بتطبيق إستراتيجية وسياسات إنعاش الصناعة للانتقال من مرحلة التصنيع إلى مرحلة بعث الإنتاج الصناعي.

**تاسعا:هيكل البحث:**

لدراسة هذا الموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى فصليين وفق إتباع الخطة التالي:

الفصل الأول:جاء تحت عنوان"الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر"لقد حاولنا من خلاله تقديم عرض مفصل لمختلف الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تناولنا في مبحثه الأول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، مكوناته، خصائصه، أهميته، أشكاله، و أهدافه، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مزياه وعيوبه، إما المبحث الثالث فخصص إلى النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: جاء هذا الفصل تحت عنوان"تحليل وتقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر".ويتم في إطار هذا الفصل تقديم دراسة وصفية تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال عرض الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر والتوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية

المباشرة في الجزائر، في مبحثه الأول، إما المبحث الثاني حاولنا تقديم أهم التحفيزات والتسهيلات المساهمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم المعوقات الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الأخير فقد خصص لتقييم واقع الصناعة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطويرها.

# الفصل الأول

## الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

## الفصل الأول : الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن التاسع عشر لتبرز بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين، ويكمن السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجا إليها الكثير من الدول التي تواجه عجز في تمويل استثماراتها غير انه ليس بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يكون لمناخ الاستثمار تأثيرا كبيرا على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل، هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر عيوبه ومزياه.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

## المبحث الأوّل: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا لكون الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل مكانا هاما في اقتصاديات الدول المضيفة والإمكانيات التي يوفرها لها والمزايا التي يتمتع بها، ومن هذا المنطلق نجد أنّ معظم الدول تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في شتى الميادين.

وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

### المطلب الاول: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر و مكوناته.

تعدّد وتنوّع تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا إلى اختلاف وجهة نظر كلّ من المستثمر الأجنبي والدول المضيفة له، ولهذا أصبح من الصعب إعطاء تعريف دقيق له لذلك سوف نحاول إظهار أهم التعاريف التي جاء بها الباحثين في هذا الصدد و مكوناته.

#### الفرع الاول: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر.

- يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر: "أنّه حيازة مواطني دولة معينة للأصول العينية في الخارج وقد يتم ذلك عن طريق تحويل النقود للخارج لكي يتم اتفاقها على حيازة الأرض أو المباني أو المناجم أو الآلات أو شراء المشروعات التجارية الأجنبية القائمة وبصورة متماثلة".[1]
- ويعرف أيضا بأنّه: "نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد كما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر".[2]
- كما الاستثمار الأجنبي المباشر: "على أنّه ملكية كاملة أو جزئية للمشروع المقام في إحدى الدول عن طريق مستثمرين محددين في دولة أخرى، وعموما المستثمر المباشر له ملكية كافية للمشروع الأجنبي لممارسة درجة من الرقابة الإدارية عليه، وبذلك يصبح المشروع المراقب منضما أجنبيا أو مساعدا للمشروع المراقب (الشركة الأم).[3]

[1]- محمد حسن يوسف، قاموس المصطلحات الاقتصادية، ص 37.

[2]- معجم المصطلحات المستخدمة في مركز الإحصاء، أبو ظبي، ص 51.

[3]- رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، ط1، دار رضا للنشر، دمشق، 2001، ص 182-183.

– أمّا "عبد السلام أبو قحف" فيرى أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر "هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين بالإضافة إلى قيامة بالمشاركة في إدارة المشروع أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من المواد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".(1)

– وعرفه "فريد النجار" الاستثمار الأجنبي المباشر على أنّه: "السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة أي تأسيس شركات أو دخول شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة".(2)

– وحسب صندوق النقد الدولي (**FMI**)* "يرى أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر "هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر (المؤسسة) بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".(3)

– وعرفته المنظمة والعالمية للتجارة (**OMC**)* الاستثمار الأجنبي المباشر "بأنّه أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (بلد منشأ) والذي يتحصل أو يتملك أصول في بلد آخر (البلد المضيف أو المستقبل) وذلك قصد تسيير هذه الاستثمارات".(4)

– ويعرفه برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) "على أنّه توظيفات أجنبية في موجودات علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة العليا في الدولة الأجنبية أو من دولة الإقامة أيا كان المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة".(5)

– أمّا ايموندبرناود عرفه على أنّه "وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء مؤسسة".(6)

– كما عرّفه الأونكتاد بأنّه "نوع من أنواع الاستثمار الدولي وفي ظلّه يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة أو امتلاك مشروع في دولة أخرى على أن يكون نسبة الملكية من السهم أو القوة التصويتية 10٪ أو أكثر".(7)

---

(1)–عبد السلام لأبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، سنة 2001، ص 13.

(2)–فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، سنة 2000، ص 24.

***FMI** : Fond Monétaire International.

(3)–عبد المجيد قدي، مدخل إلى أساسيات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003-2004، ص 251.

***OMC** : organisation Mondiale du commerce.

(4)–وهيبة بن داودية، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995–2004 مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، سنة 2004-2005، ص 15.

(5)–سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 36، سنة 2017، ص 9.

(6)– Bertrand Raymond : « économie financière international » édition PUD, Paris, 1971, p 49.

(7)–حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 05.

ومن خلال عرضنا لبعض التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تعريفه "على أنّه يدير تلك المشاريع التي يقيمها ويمتلكها المستثمر الأجنبي إمّا بسبب والملكية الكاملة للمشروع أو النتيجة لاشتراكه في رأس المال المشروع بجزء يبرر له حق الإدارة ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي أو شركة أجنبية أو فرعا لإحدى الشركات الأجنبية أو مؤسسة خاصة".

**الفرع الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر**

يتشكل الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاثة عناصر أساسية وهي:

**أوّلا–رأس المال الأوّلي:**

وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي ويشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة بنسبة 10٪ على الأقل من رأس المال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.

**ثانيا–الأرباح المعاد استثمارها:**

وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص (طبيعي أو معنوي/أجنبي) وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية من الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

**ثالثا–القروض داخل الشركة الواحدة:**

وتتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدّة بلدان.[1]

**المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته**

**الفرع الأوّل: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر**

توجد عدّة خصائص للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يميزه عن غيره من الاستثمارات الأجنبية ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:

– الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية، إلاّ بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والتقنية المتاحة.[2]

– يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية (التي أصبحت شديدة المشروطية) في أن تحويل الأرباح عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.[3]

---

[1]–عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، 2007–2008، ص 51.

[2]–عبد المجيد دراز، السياسات المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2002–2003، ص 214.

[3]–حسن مهران، الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانيات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأوّل، ص 7.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لخلق مناصب الشغل، وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنّه يدعم مبادلات التجارة الخارجية ويتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغيير، حيث يتميز بتحركاته وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.[1]

- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بانخفاض درجة التقلب، حيث أنّ تدفقاته تتميز بالاستقرار نسبيا إذا ما قورنت مع قروض المصاريف التجارية وتدفقات الحافظة الأجنبية، وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط والتي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء.[2]

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسة أم في الخارج، هذه الروابط وعلاقات التشابك التي تربط أنشطة الشركة الأم بأنشطة الشركة المحلية التي تساهم في زيادة الإنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى كما تساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية إضافة إلى لأنها تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في الصناعات العديدة.

- يكون العبء على ميزان المدفوعات في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من نظيره في حالة الاستثمار الأجنبي غير مباشر، وذلك لأنّ الأرباح في المراحل الأولى للمشروع تكون قليلة كما أنّ احتمال استعادت رأس المال من الدول المضيفة يكون أقل إذا ما قورن بالاستثمار المحفظة المالية.[3]

تساعد خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر في التميز عن باقي الاستثمارات وهذا ما يساعده عن التميز.

**الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر**

تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول، وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنّها قناة عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.

- المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.

- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال جذب المدخلات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخلات وبالتالي الاستثمارات.

- انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأساسية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أمّا الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

---

[1]- عطا الله ماجد أحمد، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص 102.

[2]- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم سنة 1999-2000، ص ص 73-72.

[3]- محمد أميرة عبد الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية مصر، سنة 2005، ص 25.

- تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.[1]

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تسهيل حركة رؤوس الأموال والتي يتم استثمارها في قطاعات إنتاجية في البلدان المضيفة، ممّا يسمح بتقليص الفجوة التمويلية المحلية الناتجة عن انخفاض المدخلات المحلية.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لإمداد بما تحتاج إليه من موارد مالية لتلبية رغباتها في تنفيذ مخططاتها التنموية وأداة فاعلة في جعل الدول المضيفة أكثر تطلعا لأهدافها الإستراتيجية.[2]

- يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق مناصب شغل وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية.

- يسوق الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجية المنتجات ثم الاعتماد على تصديرها.

- النمو بالاستثمار يعدّ تكوين رأس المال الجديد والذي بدوره يؤدي إلى توزيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروع الإنتاج وتوسيع مكانتها في السوق.[3]

## المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سوى كان مشروعا للتسويق أو البيع أو التصنيع والإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، ويعني هذا إمكانية تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأشكال التالية:

### الفرع الأوّل: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

**أوّلا–الاستثمار المشترك:**

- يرى "كولدي **Kolde**" أنّ الاستثمار هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية...ألخ.

- أمّا "تيربستر**Terpstre**" فيرى أنّ الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية ويكون أحد الأطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليها.

[1]–أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة بتركيا، كوريا الجنوبية مصر، دار الجامعة، 2004-2005، ص ص 20-21.

[2]–بلعيد بلعوج، الآثار المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الشركة متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم إنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، أكتوبر 2002، ص 61.

[3]–منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، منشأة المعارف، 2005، ص 584.

– أمّا "ليفنحستون" يقترح في هذا الشأن أنّه في حالة إشراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي/وطني (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديد

– ة أو قديمة أو التنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فغنّ هذا يعتبر استثمار مشتركا.[1]

– يعتبر هذا الشكل من الاستثمار أكثر الأشكال ملائمة وقبولا خاصة في الدول النامية لكونه يخفض من درجة سيطرة وتحكم المستثمر الأجنبي في الاقتصاد المحلي ويدعم تنمية الملكية الوطنية لوجود الشركاء المحليين.[2]

ومن التعاريف السابقة للاستثمار المشترك يمكن القول بأنّ هذا النوع ينطوي على الجوانب التالية:

1. الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.

2. إنّ الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

3. إنّ قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.

4. ليس بالضرورة أن المستثمر (الطرف الأجنبي أو الوطني) حصة في رأس المال.*

5. في جميع الحالات السابقة لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.[3]

**ثانيا–الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:**

تمثل مشروعات الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية، وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك، وتستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقنياتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها، إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استنادا إلى دراسات الجدوى الاقتصادية المنجزة والخاصة بهذا الإنشاء أو الاستثمار.[4]

وإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلا لدى الشركات متعددة الجنسيات نجد أنّ الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفض في بعض الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار.

[1]–عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 472.

[2]–عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 17.

*المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة أو المعرفة أو العمل وقد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو كلّه أو عن طريق تقديم المعلومات والمعرفة التسويقية وتقديم السوق.

[3]–عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 472.

[4]–علي إبراهيم الخضر، إدارة العمالة الدولية، دار الرسلان، ط1، 2007، ص 52.

ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتكارات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالثة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.[1]

**ثالثا–الشركات متعدّدة الجنسيات:**

تعدّ هذه الشركات التي تمتلك مشاريع كثيرة في دول مختلفة من العالم، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها، ويمكن القول بأنّ الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعدّدة الجنسية شيئان متلازمان اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة، "وتعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسية أو ما يسمّى بعابرة القوميات من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة.[2]

وقد يطلق عليها الشركات العابرة حيث يمتلك رأس مالها أكثر من دولة أو شركة أو مزيج من الاثنين، ومن النماذج الشائعة في حقل الأعمال الدولية من هذا النوع من الشركات ما يلي: شركات البترول وبدائل الطاقة، شركات البتروكيماويات والأدوية، شركات الصناعة في جميع مجالاتها، شركات المقاولات ومواد البناء، البنوك وشركات إعادة التامين، شركات التجارة الدولية والمعلومات والاستشارات وغيرها[3].

كما يمكن تعريفها على أنّها: "مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاطا إنتاجيا في دول مختلفة وتخضع لسيطرة شركة واحدة، وهي الشركة الأم وهي التي تتولّى الإدارة في الإطار إستراتيجية عالمية موحدة".[4]

ونظرا لأهمية الشركات متعدّدة الجنسيات تلجأ البلدان النامية إلى التسابق في تقديم الحوافز والامتيازات لتشجيع عمل هذه الشركات ومنها:

- إعفاءات ضريبية أو تخفيض في الرسوم الجمركية.
- تخفيض أو رفع القيود على عملية تحويل رؤوس الأموال بما فيها الأرباح إلى موطن الشركة الأم.
- تهيئة بيئة الأعمال جذابة لجذب حجم أكبر من الاستثمار الأجنبي.

**رابعا–مشروعات أو عمليات التجميع:**

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني(عام أو خاص) يتمّ بموجبها قيام الطرف الأوّل بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيات وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدّم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة ..الخ.والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه، وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أنّ مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.[5]

(1)–عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 487.

(2)–عطا الله ماجد أحمد، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص 103.

(3)–فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مرجع سابق، ص 24.

(4)–حسام الدين عيسي، الشركات متعددة الجنسيات، المؤسسة العامة للدراسات والنشر المعاصرة، بيروت، دون سنة نشر، ص 16.

(5)–عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط2، 1991، ص 375.

ويقصد بها أيضا أنّها تنشئ بموجب اتفاقية أو أكثر بين طرفين أحدهما محلي والآخر أجنبي، حيث يتعهد الطرف الأخير بتوفير وتزويد الطرف المحلي بمكونات وعناصر الإنتاج المختلفة الضرورية لغرض تجميعها وتحويلها إلى منتج نهائي، وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار شكل الاستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي[1] لذلك فهو الإستراتيجية المفضلة لدى غالبية المستثمرين كونه يمكنهم من الاستفادة من مزايا الاستثمار بنوعيه.

**خامسا-الاستثمار في المناطق الحرة:**

المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما وتوضح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر جمركيا امتدادا للخارج، إلاّ أنّها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة، والهدف من إنشاء هذه المناطق الحرة هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة الاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها الحوافز والمزايا والإعفاءات ويكون المستثمر الأجنبي هنا بعيدا عن خضوع القوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له، تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.

**سادسا-الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:**

يكون في شكل عقود امتياز لمدة معينة تتراوح ما بين 20 إلى 50 عاما من مجال البنية الأساسية على أن يعود المشروع في نهاية العقد إلى المجتمع أو الحكومة أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل، وهي ذات اتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي، حيث الحكومة تحتاج إلى الاستثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أنّ تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز.[2]

**الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر**

إنّ الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار، وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها وتأمين الحاجات وكذا المحافظة على قيمة الموجودات هذا بصفة عامة ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركة الأجنبية.
- الاستفادة من القوانين المتعلقة بتشجيع والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستثمرة فيها.
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة فيها.
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركة والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار وذلك لتملكها تكنولوجيا متطورة.
- تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية إذ كلّما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلّما قل الخطر.[3]

[1] -عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق ، ص 25.

[2] -عبد الحق طير وآخرون، جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، نظرة جغرافية قطاعية مع الإشارة إلى كحالة الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06 جوان 2017، ص 148.

[3] -أحمد زكريا سيان، مبادئ الاستثمار، دار النهج للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 20.

## المبحث الثاني: دوافع ومحدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر عيوبه ومزاياه:

يعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر على العديد من المحدّدات التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد عرف كم معتبر من الدراسات والأبحاث المعمقة تناولت دوافع ومزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى البلدان المضيفة أو البلدان القائمة به، وهذا ما سيتم التعرف عليه في المبحث التّالي:

### المطلب الأوّل: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى العديد من الدول المضيفة جاهدة وذلك من خلال تقديم العديد من المزايا والتحفيزات من اجل جذب المستثمرين الأجانب لتحقيق بعض الأهداف الخاصة بها وفيما يلي نتطرق إلى أهم دوافع قيام الاستثمار في الخارج الخاصة بالمستثمر الأجنبي ودوافع الجذب من طرف الدول المضيفة.

#### أوّلا–دوافع المستثمر الأجنبي:

**1– البحث عن المصادر:**

يسعى المستثمر الأجنبي إلى استغلال المزايا بالنسبة المتوفرة في الدول المضيفة لا سيما تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية بهدف بناء قاعدة إنتاج ترتكز على استغلال المواد الأولية والثروات الكامنة.[1]

**2– طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة:**

تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية إذ أنّ هناك الأحقاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين ومباشرة الإنتاج فيها.

**3– زيادة العوائد:**

دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر وتتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها: التخلص من تكاليف التصدير أو التخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار، أمّات إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا ممّا يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد فلن يتحقق هذا العائد ويفتقد جاذبيته.

**4– زيادة المبيعات:**

مهما كان حجم سوق دولة ما فإنّه يبدو صغير جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها، ويهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة فإنّه يجب على أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو الأسباب الأخرى، وهي عديدة تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها.

---

[1]–براهمية أمال، سلايمية ظريفة، حول التعجيل بالتغيير، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 2006/11/22/21، ص 10.

**5- الرغبة في النمو والتوسع:**

إنّ حجز السوق الوطنية ذعن تحقيق أهداف المشروع الاستثماري والتجاري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية من احل تطوير الاستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق.(1)

**6- تخفيض المخاطر:**

تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمار الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب، التأميم، زيادة الرسوم الجمركية...ألخ. فتوزع وانتشار الاستثمارات على عدد أكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب.(2)

كما أنّه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استثمار وجود شركة ما فتنتقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دولة أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحد، فراس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة.(3)

**7- حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع:**

يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق إلى إنشاء مشروعات في هذه الأسواق حتى لا تسبقهم منافسوهم إلى ذلك فهم إن سبقوهم إلى هذه الأسواق سوف يغلقونها في وجوههم.(4)

**8- السياسات الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة:**

تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أنّ هذا الاستثمار على اقتصادها الوطني، إذ أنّه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتامين حصولها على المواد الخام بأسعار معقولة ممّا يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.(5)

كما أنّ هناك أسبابا خفية تدفع بعملية الاستثمار في الدول النامية تتمثل في الرغبة الجامحة للدول المتقدمة في فرض السيطرة على الاقتصاد الدولي، وإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري، وبالتالي إجبار الدول الضعيفة على الخضوع لمنطق الأقوى.

**9- الاستفادة من المكانية:**

التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج أو انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح وبالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.(6)

(1)- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي ومعوقات والضمانات القانونية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 76-77.

(2)- محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1ن 2005ن ص 24.

(3)- دريد محمد السامرائي، مرجع سابق، ص 78.

(4)- طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 174.

(5)- دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 78.

(6)- طاهر مرس عطية، مرجع سابق، ص 185.

**10- زيادة صادرات البلد للاستثمار الأجنبي المباشر:**

فعلى سبل يؤدي فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج دور هاما في صادرات الولايات المتحدة، إذ يبلغ إنتاج الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس المكان المتواجدة فيه أو التي يتم تصديرها إلى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات الصناعية.[1]

**11- تحسين الموارد وضمان توفيرها:**

يبحث المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية وبهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة وبالتالي تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير، هذه الإستراتيجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها أو تمكنها من التميز على منافسيها، وبذلك تضمن تحقيق الزيادة في حصتها السوقية وربحيتها.[2]

**ثانيا-دوافع البلد المضيف:**

**1- سد فجوة الادخار الاستثمار:**

عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقرض الخارجية غير أنّ هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة ولها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي.

وأمام تراجع الإعانات والمنح الخارجية وخضوعها للاعتبارات السياسية وانطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة وابتزازية صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية، نظرا لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية وخلوه من العيوب التي تنطوي عليها الافتراض الخارجي.

زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني: ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار، وهو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي، ومنه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير سينعكس أثره الإيجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

**2- تخفيض مستوى البطالة:**

من المعلوم أنّ تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار خاصة إذا تميز المشروع

---

(1)–محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 24.

(2)–غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات للشركة متعددة الجنسية، المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال التحديات، الفرص، الآفاق، 2009/11/10، الأردن، ص 20.

الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية، هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.(1)

**3- نقل التكنولوجيا الحديثة:**

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناها والعمل على تطويعها وتطوينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل الطرق المتاحة أمام الاقتصاديات النامية لنقل التكنولوجيا، حيث من المفترض أن يجلب هذا الاستثمار الفنون الإنتاجية الحديثة والطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة...ألخ.

بالإضافة إلى دوره زفي تكوين وتدريب الموارد البشرية في القطر المضيف، سواء من خلال توظيفهم للعمل داخل المشاريع المنجزة أو عن طريق أثر المحاكاة الذي تنتهجه المؤسسات المحلية من جراء احتكاكها بالشركات الأجنبية.

**4- تحسين وضعية ميزان المدفوعات:**

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تسحين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاثة قنوات رئيسية هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عائدات تصدير هذه الشركات قنوات رئيسية العملات الصعبة نتيجة لإحلال الواردات فتدفق رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات يعالج الفجوة المزمنة التي تعاني منها الدول النامية، حيث لا تغطي المدخلات المحلية المتطلبات الاستثمارية مّما ينعكس إيجابا على تحسين وضع ميزان المدفوعات.(2)

**5- الاندماج في الاقتصاد العالمي:**

إنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقوم بدور هام في تعزيز التبادلات التجارية في مجال السلع والخدمات كما تساهم في زيادة الصادرات وبالتالي المساهمة في خلق الشروط الملائمة لسياسة اقتصادية موجهة نحو الأسواق الخارجية والتقليل من الواردات وتحسين الأوضاع المالية للدول المضيفة، وكذا تسهيل الدخول في الاقتصاد العالمي بفضل علاقاها المتميزة مع البنوك الخارجية وأسواق رأس المال خاصة بالنظر إلى الدور الهام الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي.(3)

**6- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:**

هناك العديد من الدول التي تملك طاقات إنتاجية وثروات طبيعية هائلة كالموارد البشرية، المعادن والموارد الطاقوية، الأراضي الزراعية...ألخ. غير أنّها لا تمتلك الإمكانيات المادية والمالية الكافية لاستغلالها لذلك تلجئ إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدافع الاستغلال الجيد لهذه الموارد والطاقات الإنتاجية المتاحة بما يحقق لها أكبر المنافع.

**7- زيادة معدل التكوين الرأسمالي:**

تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الرفع من معدل التكوين الرأسمالي خاصة في الدول التي تعاني من مشاكل في التمويل أو عجز في الموارد المالية، ويتحقق من خلال استغلال المدخلات المحلية المتاحة في أنشطة تعمل على زيادة الطاقة

(1)- Ben achenhouAbdelatif et autres, Du budget au marché, Alpha éditions, Algérie, 2004, p 61.

(2)-محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية، غرفة تجارة وصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات يونيو، 2011، ص 6.

(3)-عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 168.

الإنتاجية لاقتصاد البلد المضيف أو من إقامة علاقات شراكة من شأنها زيادة تدفقات الاستثمارات وتنمية مختلف القطاعات والرفع من معدل نمو الناتج المحلي.[1]

**الجدول رقم (01): الدوافع لدى المستثمرين والدول المضيفة**

| دوافع المستثمر الأجنبي الدولي | دوافع الدولة المضيفة |
| --- | --- |
| – البحث عن استثمارات ذات ضرائب أقل أو بدون.<br>– التخلص من مخزون سلعي راكد.<br>– التخلص من التكنولوجيا متقادمة.<br>– التغلب على البطالة المقنعة في الدولة المقر.<br>– البحث عن أسواق جديدة.<br>– النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية.<br>– اختبار منتجات جديدة واستخدام العملاء في الدولة المضيفة في التجارب العلمية والميدانية.<br>– البحث عن أرباح ضخمة.<br>– التخلص من مخلفات الإنتاج بالدولة المضيفة.<br>– الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدولة المضيفة.<br>– استغلال الموارد الخام المتاحة لدولة المضيفة.<br>– الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة في الدولة المضيفة من الضرائب ورسوم.<br>– استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا.<br>– اعتبارات إستراتيجية أخرى. | تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد.<br>جذب الاستثمارات الدولية.<br>الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.<br>توفير الإدارة المتقدمة.<br>المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية.<br>توظيف عوامل الإنتاج المحلية.<br>إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.<br>الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة.<br>تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.<br>إنشاء صناعات جديدة.<br>التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتأمين والمصارف.<br>تنمية التجارة الخارجية.<br>تحسين المركز التنافسي للدولة. |

**المصدر:** فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، بدون ط، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 36.

**المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**

يعتمد البلد المضيف على العديد من المحددات التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إذ أنّ هذه المحددات تكون مختلفة تبعا لاختلاف طبيعة المشروع وجنسية المستثمر وفيما يلي سوف يتم التركيز على أهم المحددات:

**أولا: المحددات الاقتصادية:**

**1. سعر الصرف:**

إنّ استقرار أسعار صرف العملة المحلية يشكل أحد أهم العوامل المشجعة على الاستثمار وعدم ثبات وتدهور سعر الصرف العملة يعدّ أحد العوامل المعوقة للاستثمار وباعتبار أنّ إدارة العجز الخارجي والمتمثل بشكل أساسي بالعجز الجاري في

[1] البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

ميزان المدفوعات يعتمد اعتمادا حرجا على سعر الصرف، فإنّ انخفاض العجز الخارجي يعدّ مؤشر الاستقرار الاقتصادي والاستقرار سعر الصرف(1).

كما أنّ التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري إذ أنّ مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل أية دراسات، بالإضافة إلى ذلك فإنّه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير أن يتأثر نتيجة للتغيرات في معدل الصرف. (2)

إنّ سعر الصرف الأجنبي الحقيقي يشكل أثر إيجابي على (ide)*3 بشرط توفر جانبين أساسيين الأول هو أن مستوى سعر الصرف يستجيب للتبادلات الاقتصادية والثاني هو أن عدم الاستقرار في تدفقات (ide) هو سبب تقلبات سعر صرف العملة هذان الجانبين مهمين في رسم وجود علاقة بين (ide)وسعر الصرف مع اخذ بعين الاعتبار مرنة الجهاز الإنتاجي ومخاطر سعر الصرف. (4)

## 2. الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددا أساسيا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة تصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أنّ الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية خاصة تلك التي تعمل في الخدمات الغير قابلة للاتجار ذلك لأنّ الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإنّ كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي يعمل في المنتجات القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم. (5)

كما يعدّ الناتج المحلي محددا أساسيا للشركات الأجنبية التي تبحث عن الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها في أسواق الدول المضيفة، وتلائم الدول ذات الناتج المحلي الكبير العديد من الشركات المحلية والأجنبية لاستثمار أموالها، وقد أقرت الدراسات التطبيقية بوجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي (ide) وفي دراسة اليونكتاد عن محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة نامية تبين أهمية الناتج المحلي الإجمالي بوصفه محددا لجذب رأس المال الأجنبي. (6)

## 3. معدل التضخم:

يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين وهذا لما له من تأثير مباشرة على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور والتكاليف العلمية الإنتاجية وبالتالي برفع من أسعار السلع النهائية وربّما يكون الارتفاع في الاسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإنّ ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى المزيد من التقلب في أسعار العملة الوطنية.

---

(1)–سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، سنة 2006–2007، ص 115.

(2)–عمر صقر،العولمةوقضاياالاقتصاديةمعاصرة،الدارالجامعية،مصر، 2001،ص 52

(3)–*ide Investissement Direct Etranges.

(4)–AmiroJouine : Regime de change et croissance econonique : theorie et essais de validation empirique, p 50

(5)–AmiroJouine :ibid, p 50.

(6)–دنيا أحمد عمر، أثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، سنة 2007، ص 137.

تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسات الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري. [1]

إنّ المعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولي أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة، ومن هنا يكون المستثمر الاجنبي بحاجة إلى استقرار سعري ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 10٪ سنويا وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء الاستثمارات الوطنية أو الأجنبية ونضيف على ذلك أنّ التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل. [2]

### 4. سعر الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة من أهم المتغيرات الاقتصادية إذ أنّها تعرف "على أنّها الثمن للحصول على السلع أو الموارد الآن بدلا من المستقبل بمعنى آخر يقيس سعر الفائدة بثمن السلع والموارد المستقبلية بمعدلها المحلي وحتى إذا لم يكن هنالك التضخم. [3]

ولقد أوضح Lope2 سنة 1999 في دراسة حول المحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أنّ الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينات قد..................

### 5. البنية الأساسية:

تعتبر البنية الأساسية لبلد ما محددا هاما للاستثمار فتطور البنية التحتية والاتصالية لها تأثيرا إيجابيا في جذب الاستثمار الأجنبية المباشر، تتمثل عموما البنية الأساسية في الطرقات والجسور والموانئ والمطارات والاتصالات، ومن الواجب على البلد المضيف أن يعمل على توفير الهياكل ذات جودة وتوفر هذه الهياكل القاعدية كما ونوعا، إذ تسهم هذه الهياكل في تقليل التكاليف الأولية للاستثمارات وتضمن الانطلاق للمشاريع الاستثمارية. [4]

### 6. القوة التنافسية للاقتصاد القومي:

تمثل أحد المحددات الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنّه كلّما كان المركز التنافسي للدولة المضيفة في تحسن كلّما أدّى إلى جذب المزيد من هذه الاستثمارات، ويمكن الاستدلال على القوة التنافسية للاقتصاد القومي من خلال: [5]

**معدل نمو الصادرات:** حيث كلّما ارتفع هذا المعدل كلّما دل ذلك على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد القومي.

---

(1)–محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2005، ص 71.

(2)–عبد السلام رضا، مرجع سبق ذكره، ص 25.

(3)–سويسي وهيبة، دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990–2012)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2014–2015، ص 43.

(4)–سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة شخصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، صندوق النقد العربي، العدد 36، أفريل 2017، ص 16.

(5)–فريد أحمد سليمان قبلان، مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها، مقارنة مع تجارب بعض الدول النامية الأخرى، رسالة رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006، ص 46.

**الرقم القياسي لأسعار الصادرات:** فكلّما اتجه هذا المعدل إلى الانخفاض كلّما دلّ ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد القومي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### 7. الانفتاح الاقتصادي:

يعتبر هذا المحدد له أهمية كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد قدّم Vamvokidis عام 1999 عدّة مقاييس للانفتاح إذ وفقا له يتسم الاقتصاد بالانفتاح إذا توافرت الشروط التالية: [1]

- أن يكون متوسط معدل التعريفة الجمركية أقل من 40٪.
- أن تكون علاوة السوق السوداء أقل من 20٪ من معدل الصرف الرسمي.
- عدم وجود تدخل حكومي وعدم وجود احتكار حكومي للصادرات الأساسية.

وتعتبر تحرير التجارة يعني تحقيق درجة عالية من الانفتاح لها أهمية وتأثير إيجابي في المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إذ لوحظ في السنوات الأخيرة بأنّ الكثير زمن الدول انضمت للمنظمة العالمية للتجارة وبأعداد متزايدة وذلك بغية تعزيز تجارتها. [2]

### 8. العمالة:

إنّ انخفاض عنصر العمل يشجع على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة ما دون غيرها حيث يتجه إلى مجالات كثيفة عنصر العمل ورغم أهمية هذا المحدد في تعظيم أرباح الشركات الأجنبية إلاّ أنّه لا يحظى بالاهتمام الكافي من قبل تلك الشركات مقارنة وليس الكل، كما أنّ تلك الشركات يمكنها بتخفيض تكلفتها الإنتاجية إلى أدنى حد ممكن في حالة ارتفاعها من خلال رفع كفاءة العاملين عبر برامج التدريب بالإضافة إلى دور اقتصاديات الحجم في هذا الخصوص[3].

### ثانيا:المحددات السياسية والقانونية:

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد العوامل المشكلة للبيئة السياسية حيث أنّ للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ بقبول أو رفض المشروع ليس على أساس حجم السوق والعائد وحسب وإنّما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد، فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنّها مستقرة. [4]

### ثالثا:التشريعات والأطر القانونية:

لا يمكن تصور ارتفاع وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة ما في ظل غياب نصوص قانونية تقر بذلك وتعطيها أكثر مصداقية، ويستدعي تفعيل تدفق هذه الاستثمارات تهيئة الأطر القانونية الأنظمة التشريعية التي تخول للمستثمر حرية الاختيار والملكية للمشاريع الاستثمارية إنّ قانون الاستثمار الذي يتسم بالوضوح وبالشمولية لكلّ جوانب الاستثمار من

---

(1)–جمال محمود عطية عبيد، تأثير اللاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، ص 65.

(2)–شاهد يوسف، تغييرات في مشهد التنمية، قضايا الألفية الجديدة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد 04، ديسمبر 1999، ص 16.

(3)–مدادي عبد القادر، دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الدول النامية مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية، جامعة خميس مليانة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، سبتمبر 2012، ص 241.

(4)–مندور عصام عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، القاهرة، مصر، 2010، ص 27.

النشاطات المصرح بها للاستثمار فيها، وبالمعالجة الحقيقية لكلّ النزاعات المحتملة عند إنجاز أي مشروع استثماري أو استغلاله...ألخ، يمثل قوة دافعة جاذبة للاستثمار بصورة عامة وللاستثمار الأجنبي المباشر بصورة خاصة. [1]

**رابعا:المحددات البيئية الاجتماعية والثقافية:**

**1 – المحددات البيئية:**

وتتمثل هذه المحددات في المعايير البيئية التي تتبعها الدول، فالتشدد في هذه المعايير قد يحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على العكس من ذلك، فإنّ التساهل مع تلك المعايير قد يحفز من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

**2–المحددات الاجتماعية والثقافية:**

إنّ قدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في المحيط من أهم الاعتبارات في جلب الاستثمارات الأجنبية وتنصب واهتمامات المستثمرين الأجانب على هذا الجانب، وذلك من خلال تعرفهم على نمط المعيشة، نمط الاستهلاك، معدلات نمو السكان، الفقر، البطالة، وكذلك العادات السائدة ومستوى الإعلام واللغات المستخدمة والتاريخ والدين[2].

**المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر**

للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا وعيوب سواء للدول المضيفة أو الدول القائمة، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

**الفرع الأوّل: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشرة**

**أوّلا–بالنسبة للدول المضيفة (المستقلة):**

تتحصل الدول المضيفة المستقبلة على العديد من الفوائد والمنافع الاقتصادية الهامة، وذلك من خلال استقطابها الاستثمار الاجنبي المباشر والتي من بينها:

– توفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب والمساهمة في التخفيض من حدة البطالة الظاهرة أو المتقدمة والتي تكون واسعة الانتشار في البلدان النامية.

– يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية يتاح إنتاجها لأغراض التصدير أو تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة ....أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية[3].

– تغطية النقص الذي يميز الدول المضيفة فيما يخص الإدخار المحلي، ممّا يسمح هذا بتعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.

---

[1]–جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، القاهرة، مصر، 2011، ص 27.

[2]–Claude de nehme : Stratégies commerciales et techniques internationales, éd : organisation, paris, 19692, p 88-23.

[3]–فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 175-176.

- اكتساب واستغلال تقنيات جديدة للإنتاج وكذا المعارف التكنولوجية الأخرى والناجمة من فعل تحويل ونقل التكنولوجيا مما يسمح للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من الاستفادة منها وحتّى يتسنى لها إعطاء حركية سريعة لقطاعاتها الاقتصادية وتوسيع السوق المحلية واقتحام أسواق أخرى.

- جلب العمالة المؤهلة والمستثمرين الكبار مما يؤدي كلّه إلى الاستفادة من الطرق المتعددة وتقنيات التسيير الفعالة[1].

- يؤدي إلى الاستفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية هذا من جهة كما يحفز المنتجين المحلين على ضرورة تطوير كفاءاتها الإنتاجية أي سيرهم في خلق مناخ عمل ملائم لرأس المال الوطني.

- يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تمس في الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية والقطاعات الإنتاجية المختلفة، وهذا ما يعني بصورة عامة تكملة للاستثمارات الوطنية والحكومية منها الخاصة اكتساب قدرة أكبر على الإنتاج مع تخفيض تكاليف لبعض الاستثمارات المحلية لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة نقل التكنولوجيا، وبهذا يتم إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم، ومن جهة أخرى اكتساب تقنيات جديدة للإنتاج، وكذا المعارف التكنولوجية الأخرى مما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة أكبر.

- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد الطرقات المؤدية إلى مشروعه وتوصيل شبكات المياه، الصرف الصحي الكهرباء...ألخ. [2]

- يمكن القول بأنّ الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة المشترك إضافة إلى أنّه يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد ويعتبر الاستثمار المشترك أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول خاصة النامية لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

- استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من قنوات الاتصال وأحدث التقنيات التي تتاح لها إمّا من خلال المشروعات باستخدام عدّة طرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات المحلية والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وبما ينعكس إيجابا على معدل النمو الاقتصادي ويتوقف نجاح الشركات المحلية في تحقيق ذلك على مدى قدرة العاملين المحليين على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى استجابة الشركات الوطنية لزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، ومدى تركز الاستثمار في المناطق ذات الربحية والتي تشجع تلك الشركات على تطبيق التكنولوجيا الحديثة. [3]

**ثانيا-بالنسبة للدول القائمة به:**

تستفيد الدول القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر من عدّة مزايا يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1]-فارس فضيل، الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 1997-1998، ص 33.
[2]-حميد الجميل، دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية، أكاديمية الدراسات العليا، ط1، طرابلس، ليبيا، ص 385-386.
[3]-مسعف عايض العتيبي، دور الاستثمار في نقل التقنية، مجلة النشر الصناعية، العدد 157، الرياض، بدون سنة النشر، ص 24.

- يضمن الاستثمار الأجنبي المباشر دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.

- استغلال الموارد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة وخاصة منها النامية ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة اقتصادياتها.

- ضمان واستغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة في الدول أين يتم احتكار والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط.

- الحصول على الامتياز الأغرائية التي تقدمها الدول المضيفة والمتمثلة في الامتيازات الضريبية والجمركية وربّما الحصول على الامتيازات المالية في شكل إعانة مالية تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك الموارد المالية أو في شكل قروض مسيرة وهذا يسمح بتذليل العراقيل ومختلف لعقبات والتي تعيق تجسيد هذا المشروع. [1]

- استثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي.

- احتكار التكنولوجيا.

- استغلال هذه الشركات لغايات سياسية التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة. [2]

**الفرع الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر**

**أوّلا-بالنسبة للدول المضيفة (المستقبلة):**

تتمثل عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة فيما يلي:

- تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي، وتقوم برفع كلفة براءات الاختراع، أو العلامات التجارية أو تكاليف البحث والتطوير هذه الممارسات يصعب ملاحظتها والكشف عنتها إضافة إلى ذلك الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول المضيفة والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية، ممّا يؤثر سلبا على الموازنة العامة، حيث لجأت بعض الشركات إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شانه ثبوت انقضاء وانحلال الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها. [3]

- تكريس مبدأ التقسيم الدولي للعمل والقائم على التخصص زفي تصدير المواد الأولية ممّا يتسبب هذا في تدهور نسب الأسعار الدولية، وكذا استيعاد إلغاء القطاعات الأخرى من التطور التقني والتكنولوجي.

- عدم الاهتمام بالأولويات الموضوعة من طرف الدول المضيفة له والمتمثلة في الإنتاج والاستهلاك وذلك راجع للتحويل المحلي للمنتجات الأساسية المصدرة.

- خطر المراقبة الأجنبية في الاقتصاديات المضيفة لها وبتوسعها حتى في المجالات الاجتماعية والثقافية....ألخ.

---

[1]- فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة نيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 52-53.

[2]- زياد محمد عرفات أبو ليلى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النحو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن، 2003، ص 16.

[3]- خليل محمد خليل عطية، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 437، القاهرة، 1995، ص 152.

- التدخل في الشؤون الداخلية وكذا المساس بالسيادة الوطنية من خلال السيطرة على القطاعات الإستراتيجية أو التأثير عليها، وما يترتب عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والدولي وذلك في حالة تعارض بينها وبين القائمين به من حيث المصالح والأهداف(1).

- عندما يصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مرحلة التصنيع يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية في الخارج بالإضافة إلى الاستتزاف الحقيقي لاحتياطات العملة الأجنبية.

- تركز نشاط معظم الشركات الاستثمارية في مجال التفجير وتداول السلع والخدمات دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى، ويعود السبب إلى البحث عن الربح الكبير ممّا يؤدي إلى عدم مشاركة الشركات الاستثمارية الأجنبية في إقامة المشاريع التنموية الحقيقية.

- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما صرامتها ومن عمليات التصنيع الجديد، ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب.

- المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تلائم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات.

- التأثيرات السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية والخضوع لضغوطات الحكومات الأجنبية ممّا يؤدي إلى الإنقاص من الاستغلال الاقتصادي والسياسي خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للإشهار الأجنبي المباشر وخطر توسعها لتصل إلى المجالات الأخرى غير الاقتصادية ومن بينها المجالات الاجتماعية والثقافية وربما حتى السياسية أحيانا(2).

**ثانيا-بالنسبة للدول القائمة به:**

تتمثل عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة فيما يلي:

- التأثير السلبي على ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط راجع أساسا إلى تسرب رؤوس الأموال وخروجها في الأجل القصير.

- القيود الصارمة الملتزمة بها بعض الدول المضيفة للاستثمار والتي تعيق التوظيف أو التصدير وحتى تحويل الأرباح إلى الدول الأصلية.

- تعرض المستثمر الأجنبي إلى مخاطر سعر الصرف الذي بسببه انخفاض قيمة العملة الدولية المضيفة أمّا عملة الدولة الأم ممّا يسبب للمستثمر الأجنبي خسارة كبيرة في مشروعه(3).

- القيود الهامة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعني في مجملها عمليات التوظيف أو التصدير أو عند تحويل الأرباح منها وإلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار الأجنبي.

- في المدى المتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مدفوعاتها.

(1)محمد عبد العزيز عجيمة، الاقتصاد دولي، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 245.

(2)– صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 23.

(3)–بلعوج بولعيد، استثمار الشركات المتعدد الجنسيات، الملتقى الدولي الأوّل حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي، سكيكدة، الجزائر، 13-14 ماي 2001، ص 268.

– الأخطار غير التجارية بالتصفية الضرورية أو الجبرية، عمليات المصادرة والتأميم والتي تنجم من فعل إمّا عدم الاستقرار السياسي أو السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له. [1]

**المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي:**

تنوعت نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وتطورت عبر الزمن، ولهذا سوف نحاول التعرف على الأكثر شيوعا وتداولا في الأدب الاقتصادي بصفة مختصرة، مركزة على العناصر الأساسية لكل نظرية متجنبا التفاصيل الدقيقة التي يمكن الرجوع إليها في المصادر الأصلية لها والمخصصة لهذا الشأن، ويمكن تصنيف هذه النظريات إلى ثلاث مجموعات وهي :

– النظريات القائمة على هيكل السوق,
– النظريات القائمة على المنظمة (المؤسسة) والحماية.
– النظريات التجميعية أو التركيبية.

**المطلب الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق:**

هناك عدة نظريات تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر من زاوية هيكل السوق ومن بين هذه النظريات نجد نظرية دورة حياة المنتج ونظرية السوق غير الكامل ونظرية تدويل الأسواق الوسيطة .

**الفرع الأول: نظرية المنتج الدولي (دورة حياة السلعة):**

ربطت بعض من نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر القيام به بمرحلة معينة من مراحل نمو الشركات الاستثمارية ونظرية دورة حياة المنتج كما وضعها "فرنون" Vernon Raymond[2] سنة 1966، هي بكل بساطة عبارة عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن.[3]

ولقد استخدم "فرنون" لنموذج يعرف ب" دورة حياة المنتج" في تفسيره لدوافع الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد الأمريكي وراء الاستثمارات الأجنبية وكيفية أسباب انتشار التكنولوجيا المتقدمة من اختراعات وابتكارات خارج حدود الدولة الأم، ولهذا الدورة تتضمن أربعة مراحل رئيسية يمكن توضيحها في الشكل التالي:

**الشكل (1): دورة حياة المنتج الدولي**

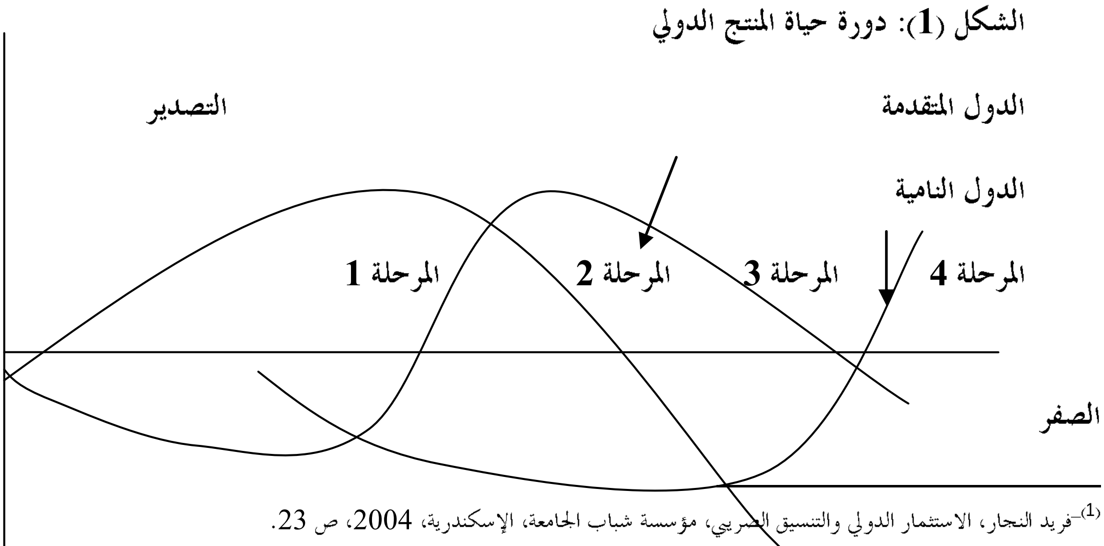


(1)– فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 23.

(2)– هو اقتصادي أمريكي (1933\1999) معروف بنظرية دورة حياة المنتج الدولي وتطبيقاته في التجارة الدولية

(3)– رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، "المكتبة العصرية" 2002، د ط، ص57.

الاستيراد

(مصدر صاحبة الاختراع) الولايات المتحدة الأمريكية

**المصدر:** عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي" مرجع سابق ذكره، ص81.

المنتج له دورة حياة من خلال سلسة من المراحل فالنظرية تميز بين ثلاث مراحل أساسية في دورة حياة المنتج: مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج أخيرا مرحلة المنتج النمطي.

**أولا: مرحلة المنتج الجديد:**

تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير وأحيانا بالخسائر المالية التي قد لايمكن معها تحقيق الربح، حيث تقاد حملات إعلانية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتج الجديد إلى السوق وذلك بهدف خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية الجديدة، فوفقا لتلك النظرية فان عملية تطوير منتج جديد أو التحسين على المنتج قائم غالبا مايتم في الدول المتقدمة اقتصاديا، كما إن هناك احتمال كبير في أن يتم إنتاج المنتج وهذا مرجعه في حالة عدم اليقين خلال تلك المرحلة، ومن ثم يكون من المرغوب أن تكون البداية بالقرب من السوق الأم حتى يسهل إجراء التغييرات المطلوبة، كما أن هناك احتمال كبير أن تكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن عالية خلال تلك المرحلة.

**ثانيا: مرحلة المنتج الناضج:**

خلال هذه المرحلة تقوم الشركة المبتكرة بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء أدوات إنتاج خاصة بها في الخارج، والسبب الرئيسي لقيام الشركة بالاستثمار في الخارج هو حماية سوقها الذي خلقته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة للاستثمار في الخارج ومعظمها دفاعية، كما قد تكون راجعة إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدول المستوردة.

ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستوردة مما يخفض من الطلب عليها، كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من القيام بالإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير وما يحمله من تبعات، كل تلك العوامل تمثل قوى دافعة للشركة على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر.

**ثالثا: مرحلة المنتج النمطي:**

المرحلة النهائية في دورة حياة المنتج هي مرحلة المنتج النمطي، حيث من غير الممكن تمييزه عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم أو بالدولة المتقدمة التي تم الانتقال إليها، وان المنافسة بين المنتجات أو التمييز بينها يتم من خلال الثمن والثمن وحده.

الضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة صاحبة المنتج المبتكر ستستمر في الازدياد حيث سينمو عدد المقلدين للمنتج، ومن ثم يصبح العرض أكثر من الطلب القائم، فتنخفض الأسعار أكثر فأكثر.(1)

**الفرع الثاني: نظرية عدم كمال السوق:**

(1)-نفس المرجع السابق، ص، ص 58، 59.

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة نشاط وظيفي أخر لمنظمات الأعمال، أي أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات (توافر الموارد المالية، التكنولوجية، المهارات الإدارية.....الخ)، المقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر احد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية.

أو بمعنى أخر أن إيمان الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا....الخ، سيمثل احد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية، كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات.[1]

ويرى هود وينج انه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الأسواق الأجنبية فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة (النواتج) وكذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فانه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق.

ويرى كل من "باري" و"كيتز" في هذا الخصوص أن الدافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج يعود لتمتعها بميزة احتكارية معينة، فالاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا متينا بمدى توفر بعض المزايا، أو امتلاك بعض الموارد المتميزة لدى المستثمر الأجنبي في شكل شركات متعددة الجنسيات بالمقارنة مع نظيرتها المحلية في الدول النامية، كما أن تجنب المستثمر الأجنبي للمنافسة الكاملة في أسواق الدولة الأم واتجاهه للاستثمار في الدول النامية يمكن أن يحدث نتيجة توفر الحالات التالية:

- حالة وجود فروق واختلافات جوهرية من منتجات الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركات المحلية أو الأجنبية الأخرى بالدول المضيفة.
- حالة توفر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية متميزة لدى الشركات متعددة الجنسيات عن نظيرتها بالدول المضيفة.
- تفوق الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا.
- تشديد إجراءات الحماية الجمركية في الدول المضيفة والذي قد نشأ عنه صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثم يصبح الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق.
- قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات متعددة الجنسيات كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

بالرغم من محاولة نظرية عدم كمال السوق في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي إلا أنها لقيت مجموعة من الانتقادات باعتبارها اعتمدت على في التفسير على ميزة واحدة للشركات متعددة الجنسيات المتمثلة في الميزة التكنولوجية وهي تملك في

[1]-عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، دار الجامعة، الجديد للنشر، الإسكندرية، مصر، د ط، 2003، ص393.

الواقع على ميزات أخرى زيادة على إهمال نفس التأثير الذي قد تستفيد منه الشركات المحلية من الإجراءات التحفيزية التي تضعها حكومات الدول المضيفة.[1]

✓ **الفرع الثالث: نظرية تدويل الأسواق الوسيطة:** وترجع هذه النظرية إلى كل من باكي كاسن M .Cassont /P.J buckley إذ قاما بانجاز أعمال وأبحاث في سنة 1976 نتج عنها صياغة نظرية تدويل الأسواق الوسيطة، حيث بينا مجموعات من العوامل تتمثل في:[2]

- العوامل الخاصة بالفرع الصناعي المعين ( طبيعة المنتجات، هيكل السوق، نطاق الإنتاج).
- العوامل الخاصة بالإقليم (الحدود الجغرافية، طرق المواصلات، والتقاليد الثقافية).
- العوامل الخاصة بالدولة( العوامل السياسية، التشريعات الضريبية والمالية.....الخ).
- العوامل الخاصة بالشركات (الخبرات الإدارية والإنتاجية).

ومن اجل المحافظة على ميزة تنافسية يستوجب على المؤسسة أن تبقى مالكة للمعارف الجديدة وحافظة للرأسمال البشري، الحامل لهذه المعارف في ميدان البحث والتسيير والتسويق والتكنولوجيا وغيرها.

يوضح هذا أكثرA.Rugman بقوله: المعلومة هي المنتوج الوسيط بامتياز ليس هناك سوق لبيع المعلومة التي خلقتها المؤسسة متعددة الجنسيات، وعليه يوجد سعر المعلومة... والمؤسسة متعددة الجنسيات تتجه نحو خلق سوق داخلي للتخفيف من غياب سوق خارجي أن السوق الداخلي للمؤسسات متعددة الجنسيات هو استجابة فعلية للقصور الخارجي للسوق في تحديد سعر المعلومة، والإنتاج من طرف الفروع (filiales) مفصل على بيع التراخيص والامتيازات لان هذه الأخيرة لا يمكنها الاستفادة من السوق الداخلي للمؤسسة متعددة الجنسيات.[3]

مما سبق يمكن القول إن " قدرة المؤسسة على التدويل لا ترجع إلى إمكانية واحدة فقط وهي التكنولوجيا، لكن تعود إلى مجموعة من الإمكانيات المختلفة التي يجب أن تتوافر لديها منها مختلف المعارف، القدرة التكنولوجية الموجودة ضمن الرخصة، الرأسمال البشري ...الخ، ومن ثم فالميزات التي تتمتع بها هذه المؤسسة هي التي تجعل منها قادرة على اتخاذ قرار التدويل".[4]

**المطلب الثاني: النظريات القائمة على المنظمة والحماية:**

من بين النظريات التي تتناول الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور المؤسسة القائمة بالاستثمار نظرية المؤسسة القائمة على منظورين قد يختلفان وقد يتكاملان، ونظرية الحماية أي حماية ما يصطلح عليه بالأصول غير الملموسة التي تعتمدها المؤسسة.

**الفرع الأول: نظرية المنظمة (المؤسسة):** وفقا لهذا المنظور هناك من يبني نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر على موقف وتصرفات مسيري المؤسسات من حيث رغبتهم أو إعراضهم عن تدويل عمل المؤسسات التي يسيرونها، وهناك من يبني

---

(1)-عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق ، ص 394.

(2)-أ.ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات متعددة الجنسيات، ترجمة علي محمد تقي عبد الحسن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 19.

(3)-Anne anderouais et auters ,op cit p. 91.

(4)-فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 76.

النظرية سالفة الذكر على إستراتيجية المؤسسة ذاتها في الأمد المتوسط والطويل ومن ثم يقع تدويل نشاط المؤسسة أو عدم تدويله بناءا على الإستراتيجية المتبعة.

**أولا:منظور المسيرين:** منذ مدة طويلة برز دور المسيرين في قرار الاستثمار في الخارج، وقد اعتبر E.Penrose بان نمو المؤسسة يتحقق باستغلال منتجات جديدة وفتح أو غزو (conquête) أسواق خارجية من خلال التملك بنسبة 100% أو خلق مؤسسات جديدة.[1]

وهنا يبرز دور كبار المسيرين من ناحيتين:

- **الناحية الأولى:** وتتمثل في قدراتهم العلمية والتسييرية ومدى إدراكهم لمختلف فرص الاستثمار المتاحة في الخارج والمخاطر التي تحيط بها من جهة، وبراعتهم في إيجاد الحلول والطرق المناسبة لتجنب تلك المخاطر المحتملة من جهة أخرى.
- **الناحية الثانية:** وتكمن في الميول النفسي والخيارات الذاتية لهؤلاء المسيرين ومدى سعة أفاقهم ومن ثم رغبتهم في تدويل نشاط المؤسسات التي يسيرونها أو اكتفاءهم بالسوق المحلي فقط بغض النظر عن المزايا التي يمكن أن ينتفعوا بها نتيجة الاستثمار الأجنبي.

وهذا ما لخصه J.D Richardson عند عرضه لأسباب قرار التوطن في بلد أجنبي، إذ في المؤسسة مجموعتين مقررتين هما: [2]

- المجموعة الاقتصادية الهادفة التي تفضل تحقيق ربح متوسط في الأجل الطويل.
- مجموعة التفضيلات الواسعة المتعلقة بالأفاق الرحبة للمسيرين.

**ثانيا: منظور إستراتيجية المؤسسة:** وفق هذا المنظور هناك سلسلتين من الدوافع تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر هما:[3]

- **دوافع خارجية:** تخوف من فقدان سوق ما، منافسة أجنبية تطرد من السوق الخاص بالمؤسسة ....الخ.
- **دوافعداخلية:** رغبة بعض المسيرين في التوطن الأجنبي، وهذا من الضروري أن تأخذ المديرية العامة البعد الدولي وتبدي رغبتها في التحول إلى مؤسسة متعددة الجنسيات.

لهذا تتبنى المؤسسات الإستراتيجية الداعية أو الإستراتيجية الهجومية حيث تختار الإستراتيجية الأولى بهدف المحافظة على حصتها في السوق والاستفادة من مزايا التكاليف والتكنولوجيا واقتصاديات الحجم....الخ، ويقع الاختيار على الإستراتيجية الثانية (الهجومية) بالنسبة للمؤسسة التي تمتلك مهارات عالية، حيث تتوطن في الخارج بعدما تستقر جيدا في بلدها الأصلي.

**الفرع الثاني: نظرية الحماية:**

بعد تعرض نظرية عدم كمال السوق إلى الانتقادات تجسدت في أن ضمان الاستغلال الأمثل للاستثمار الدولي لا يتحقق بمجرد عدم تلاؤم مستويات المنافسة السائدة من جهة، وان نجاح الاستثمار في الخارج يتوقف كذلك على مدى الحماية والرقابة التي تفرضها الدول المستقبلة للاستثمار، لهذا فقد بينت نظرية الحماية أن حفاظ الاستثمارات الأجنبية على نجاحاتها إنما

---

(1)- Anne anderouais et autres , OP.cit .p 92.

(2)- عبيد سعيد توفيق، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1998، ص 90.

(3)- عبيد سعيد توفيق، مرجع سابق، ص 92.

يستلزم حماية التكنولوجيا والتقنيات التي وصلت إليها نتائج البحث والتطوير ارتكازا على القيام بنشاطات داخل الشركة الأم أو بينها وبين الفروع الخارجية دون اللجوء إلى استخدامها في الأسواق الخارجية بطريقة أو صورة مباشرة.(1)

ويقصد بالحماية حسب "فليح حسن خلف" الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار أقصى لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديد في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة.(2)

يرى هود وينج ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة أو الخبرة، الاختراعات...الخ)التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى إحدى شركات الدول المضيفة وهذا من اجل تحقيق الحماية لاستثماراتها ومن ثم تحقق أهدافها المرجوة.

يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثماراتها بالأساليب المتاحة الآن، التي قد تكون أكثر فعالية والمتمثلة في ضوابط لحماية براءات الاختراع لمختلف أنواعها على مستوى العالم، وهذا من خلال مواثيق متفق عليها والتي يقوم على تنفيذها منظمات دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة عنها.

ومنه يمكن القول انه لا يوجد مبرر لعملية الحماية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات في الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها، حيث بهذه الإجراءات أصبحت تقلل من الضوابط والسياسات الحكومية للدول المضيفة.(3)

**المطلب الثالث: النظريات التجميعية أو التركيبية:**

سميت هذه النظريات بالتجميعية أو التركيبية لأنها تجمع وتركب العديد من العناصر ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالقيام بالاستثمار الأجنبي، المباشر وهي نظريات تبدو أكثر شمولية من سابقاتها، خصوصا النظرية الانتقائية التي جاء بها الاقتصادي Dunning.

**الفرع الأول: نظرية الموقع (التوطن):**

إن قرار الاستثمار الأجنبي من طرف المستثمر الأجنبي مرتبط بعوامل دولية وأخرى محلية (الدولة الأم) ومن هذا المنطلق نجد نظرية الموقع تهتم بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مركز لاستثماراتها وممارسة أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية...الخ والمتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات، وبعبارة أخرى أنها تركز على العوامل البيئية للدول المضيفة المؤثرة في قرارات الاستثمارات للشركات متعددة الجنسيات.

ويرى "باري" أن هذه النظرية تهتم بمتغيرات البيئة في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل تؤثر على الأنشطة الإنتاجية والتسويقية والبحوث والتطوير ونظم يرها.

ويضيف دننج أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة ....الخ بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق، أو العوامل التسويقية.(4)

- ويمكن شرح بعض هذه العوامل بإيجاز على النحو التالي:

(1)-عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص62.
(2)-فليح حسن خليف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص18.
(3)-عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص62.
(4)-عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 403.

– **العوامل المرتبطة بالمناخ الاستثماري:** مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار.[1]

– **العوامل التسويقية:** والمتمثلة في درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل النمو، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين.

– **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توفر اليد العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توفر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسطية، والتسهيلات الإنتاجية الأخرى..الخ.[2]

– **العوامل المرتبطة بالسوق:** مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة.

– **ضوابط التجارة الخارجية:** مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.

– **عوامل أخرى:** الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توفر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.[3]

وقد أشارت هذه النظرية لبعض عوامل نشوء الاستثمار الأجنبي المباشر التي أهملتها النظريات الأخرى، غير أنها لم توضح أي العوامل أكثر تأثيرا في حدوث أو عدم حدوث هذا الاستثمار.

**الفرع الثاني: نظرية الموقع المعدلة:**

هذه النظرية امتداد وتطوير لنظرية الموقع بحيث تساهم في إضافة بعض العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبي، يرجع تطوير هذه النظرية إلى "رويوكويسيموندس" حيث اقترح أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل: المجموعة الأولى: تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية: فهي عوامل دافعة، أما المجموعة الثالثة فتتمثل في بعض المتغيرات المجموعة الحاكمة والضابطة.[4]

ويمكن ذكر هذه العوامل فيما يلي:[5]

– عوامل تتعلق بأسواق الدول المضيفة غير الكاملة.
– عوامل تتعلق بالميزة المطلقة التي تكتسبها الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بنظيرتها في الدول المضيفة.
– عوامل تتعلق بأهداف الدول(الدولة الأم).
– عوامل تتعلق بالنشاط الإنتاجي سواء من جانب التكاليف أو الأرباح.
– عوامل تتعلق بحماية اختراعات الشركات متعددة الجنسيات.
– عوامل تتعلق بما تملكه البلدان النامية من موارد أولية.

(1)– منور اوسرير وعليان نذير، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، 2005، العدد 02، ص113.

(2)–عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 403.

(3)–أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004، ص 32.

(4)–عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص88.

(5)–عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص88.

- عوامل تتعلق بأهداف الشركات متعددة الجنسيات في غزو أسواق الدول النامية، وذلك بالتغلب على القيود المفروضة على التجارة الدولية.

ويمكن تلخيص هذه العوامل من واقع إسهامات رويوكوسيموندس في الجدول الموالي:

**الجدول رقم(02): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية:**

| العوامل الشرطية | الأمثلة |
|---|---|
| 1-خصائص المنتوج (السلعة) | -نوع السلعة-استخدامات السلعة-درجة حداثة السلعة-متطلبات الإنتاج (الفنية، المالية، البشرية) -خصائص العلمية الإنتاجية. |
| 2-علاقات الدول المضيفة مع الدول الأخرى | -تتضمن النقل والاتصالات بين الدولة المضيفة والدول الأخرى، -الاتفاقات الاقتصادية -السياسة التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع....الخ. |
| 3-الخصائص المميزة للدول المضيفة | -طلب السوق المحلي -نمط توزيع الدخل -مدى توفر الموارد البشرية والطبيعية - مدى التقدم الحضاري-خصائص البيئة الاقتصادية...الخ. |
| **العواملالدافعة** | **الأمثلة** |
| 1-الخصائص المميزة للشركة | -مدى توفر الموارد الأولية والبشرية والفنية والتكنولوجية -حجم الشركة- القدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية. |
| **العواملالحاكمة** | **الأمثلة** |
| 1-الخصائص المميزة للدول المضيفة | -القوانين واللوائح الإدارية-نظم الإدارة والتعيين -سياسات الاستثمار -الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية....الخ. |
| 2-الخصائص المميزة للدولة الأم | القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية-المنافسة -ارتفاع تكاليف الإنتاج. |
| 3-العوامل الدولية | -الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم -المبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة. |

**المصدر: أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 405.**

من الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ تميز هذه النظرية عن باقي النظريات، حيث تم الإشارة في هذه النظرية إلى العوامل الدافعة للشركات معددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي لهذه الشركات، وهذا نتيجة للعوامل البيئية التي تعاني منها الدول الأم منها: حدة المنافسة في الأسواق المحلية، ارتفاع تكاليف العمالة......الخ.

**الفرع الثالث: النظرية الإنتقائية**

تفسر هذه النظرية رغبة الشركات متعددة الجنسيات في تدويل الإنتاج والأساليب التي تؤدي بها غلى اختيار الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر والأساليب التي تؤدي بها غلى اختيار الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد طورت هذه النظرية من قبل (John Dunning) في الأعوام 1977-1979-1980 والتي تتأثر بالسياسات الاقتصادية

الحكومية، وتكمن المزايا الأولية لهذه الشركات في تجهيز المعدات الرأسمالية من البلد الأم عندما يتم تطوير التكنولوجيا التابعة لها.[1]

ولقد قام دنينيغ بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع وقد أوضح دنينيغ أنّه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:

1. تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
2. أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
3. أن تتوافر للدولة المضيفة الاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية.

ويرى دنينيج أنّه يوجد اتفاق على نطاق كبير على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث أنّ امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما اشتغلت بطريقة مثلى يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة ويمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية ويجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا بإمكانية للدولة المضيفة مثل: انخفاض تكلفة الموارد، اتساع السوق وهكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية والمزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا.[2]

وحتى هذه النظرية فإنّ توفر الميزات الاحتكارية الخاصة لدى المستثمر الأجنبي هي الشرط الأول الذي يدفعه إلى تدويل نشاطه عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو التصدير أو الترخيص، غير أنّ دافع الاستغلال الذاتي لهذه الميزات يجعل هذا المستثمر يمتنع عن منح الترخيصات للغير، وبالتالي يبقى أمامه طريقتين فقط تغزو الأسواق الخارجية هما: الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير، ومن المتوقع أن يكون الاختيار هو الاستثمار الأجنبي المباشر متى كانت عوامل التوطن المقارنة بين الدولة الأصلية للمستثمر وبقية الدول تؤيد الإنتاج في هذه الأخيرة، أمّا إذا كان العكس عوامل التوطن المقارنة تؤيد الإنتاج في البلد الأصلي فإنّ الاختيار سيكون التصدير عوض الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويمكن تلخيص عوامل التوطن المقصودة في هذه النظرية في عوامل جذب وعوامل دفع، فعوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا أقل جاذبية، فالقيود على التوسع وزيادة الضرائب ما هي إلاّ عوامل الدفع في الدولة الأم، أي أنّها عوامل تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم أمّا عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار المباشر.[3]

---

[1]-هناء عبد الغفار السامرائي، تنامي دور الشركات المتعدية الجنسية التابعة للبلدان النامية، أثرها الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 6، العدد 18، 1999، ص 121.

[2]-عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2003، ص 49.

[3]-رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، جامعة المنصورة، مصر، 2002، ص 65.

**خلاصة الفصل الأول:**

من خلال ما سبق ندرك أن الاستثمار الأجنبي المباشر، كان ولا يزال محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين وغيرهم من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم، سواء منها المتقدمة أو النامية.كونه احد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي، عن طريق الأشكال المختلفة التي يتدفق بها عبر مختلف دول العالم، حيث نجد أن المناخ الاستثماري يلعب دورا مهما في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لذلك تسعى مختلف دول العالم لمحاولة تحسن مناخها الاستثماري بمختلف مكوناته، ويعود السبب في ذلك للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض باقتصاديات الدول المضيفة له.

# الفصل الثاني

## واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتأثيره على قطع الصناعة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر احد أهم آليات انتقال رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك نتيجة للدور الحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الصناعية و بالتالي تطوير القيمة المضافة من الناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له، وأنماط التسيير المتطورة، وتأهيل الموارد البشرية، لذا بذلت الحكومات الجزائرية المتعاقبة جهودا لا يستهان بها لتهيئة مناخ الاستثمار حتى تتمكن من ضمان تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خدمة للتنمية المنشودة، وذلك عن طريق العمل على إصدار جملة من القوانين وتقديم جملة من الحوافز و الضمانات لتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انه يواجه بعض العوائق، وقد ارتأينا في هذا الفصل إلى دراسة حالة الجزائر وقد قمنا بعرض الإطار القانوني و المؤسساتي المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وعرجنا على التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و واقع قطاع الصناعة في الجزائر ،وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة، وقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: تسهيلات وعوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث: واقع القطاع الصناعي في الجزائر.

الفصل الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأوّل: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تبعث الجزائر في الفترة الأخيرة إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا من خلال تهيئة المناخ المناسب بين القوانين والتشريعات التي تتضمن الاختيارات والتسهيلات للمستثمرين الأجانب بالإضافة إلى إنشاء هيئات وأجهزة حكومية، لذلك سنتطرق إلى أهم البرامج الإصلاحية القانونية والمؤسساتية والتوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

**المطلب الأوّل: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

بعد إدراك الجزائر أهمية القطاع الخاص بادرت إلى ترقية وفسح المجال أمامه وتشجيعه لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال إصدار جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

### 1-قانون الاستثمار لسنة 1963:

صدر بتاريخ 26 جويلية 1963 أوّل قانون بخصوص الاستثمار في الجزائر تحت رقم 227/63 وكان هدفه تشجيع الاستثمار في الجزائر من بين أهم ما جاء فيه "أنّ الدولة تتدخل بواسطة الاستثمارات العمومية بإنشائها المؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات اقتصاد مختلط بمشاركة الرأسمال الأجنبي والوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات ذوي النشاط الذي يمثل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني"، وقد حمل معه هذا القانون رغبة الحكومة الجزائرية آنذاك في بقاء الشركات المتعددة الجنسية تعمل كما هي لكي تحافظ على حركة النشاط الاقتصادي في البلاد على نفس الوتيرة السابقة للاستقلال.[1]

[1]-الجريدة الرسمية قانون 63-277 المتعلق بقانون الاستثمار، عدد 53 الصادرة في 2 أوت 1963.

**2-قانون الاستثمار لسنة 1966:**

جاء هذا مباشرة بعد فشل القانون الأوّل الذي لم يعطي أي نتيجة خاصة بعد التغيير الذي طرأ على الساحة السياسية في البلاد بعد عملية التصحيح الثوري.[1]

ويقوم الاستثمار حسب هذا القانون على مجموعة المبادئ يتم تلخيصها على النحو التالي:[2]

-**المبدأ الأوّل:** هو أنّ الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر، بحيث يجب التمييز بين القطاعات الحيوية للاقتصاد والقطاعات الأخرى، وذلك بموجب المرسوم فترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة أو الهيئات التابعة لها، إضافة إلى ذلك يكون للدولة إمكانية استرجاع الحصص أو الأسهم التي لا يمكن لرأس الخاص الوطني أو الأجنبي أن يستمر في القطاعات الأخرى فعلى كل مستثمر في الصناعة أو السياحة يريد أن نشأ أو يعمل على تطوير المؤسسة أن يحصل على اعتماد سابق من قبل السلطات الإدارية ويمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار أمّا عن طريق الشركات المختلطة وعن طريق إجراء مناقصات لأحداث مؤسسات معينة.

-**المبدأ الثاني:** يتعلق بمنح الامتيازات والضمانات تخص الامتيازات والضمانات الاستثمار الأجنبي ويتم الاستفادة من النظم العادي للامتياز من النظم العادي للامتياز والضمانات نتيجة الاعتماد أو الترخيص.

**3-قانون الامتياز لسنة 1982:** ينص هذا القانون على أن الاستثمارات الأجنبية لا تنجز في الجزائر إلاّ في الشركات المختلطة أي السماح لرأس المال الخاص (المحلي أو الأجنبي) من تكوين الشركات الاقتصادية المختلطة على عدم زيادة المشاركة الأجنبية 49 من رأس مال الشركة، ومن بين الأهداف الموكلة للقطاع الخاص في إطار هذا القانون نجد:[3]

- المساهمة في إنجاز سياسة التنمية الجهوية.
- مساهمة القطاع الخاص في توسيع قدرات الإنتاج الوطنية.
- المساهمة في خلق مناصب الشغل.

لكن بالرغم من الشراكة التي جاء بها هذا القانون إلاّ أنّها لم تكن كافية من حيث إقصائه للقطاع الوطني الخاص من الشراكة من جهة والضمانات المقدمة لم تكن كافية لجلب رؤوس الأموال الأجنبية من جهة أخرى لذلك كانت النتائج المحققة جد محدودة إذ تم تسجيل إنشاء شركتين مختلطتين خلال الفترة (1982-1986) ممّا أدّى إلى تعديل هذا القانون بالقانون 86-13.[4]

**4-قانون الاستثمار لسنة 1986:**

لقد أتمم وعدل قانون 82-13 بقانون 86-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيزك وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي والمباشر للاستثمار محليا خاصة في مجال المحروقات لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق، فالشركاء الأجانب وفق القانون

---

(1)- Abdelhamid Brahimi, L'économie Algérienne, OPU, 1991, P 121.

(2)-الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات.

(3)-الأمر رقم 82-13 المؤرخ في 21 أوت 1982 متعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد، الجريدة الرسمية، العدد 35.

(4)-باجي حسن، دراسة تحليلية تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة إلكترونية، سبتمبر 2005، ص 115.
25/3/2022/.www.uluminsania.net/b19,htm

الجديد، والذين ....في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف، فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـــ 51٪ على الأقل في حيث تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين مقابل الاستفادة الشريك الأرباح وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب.[1]

### 5- قانون الاستثمار لسنة 1988:

أصدرت الجزائر مجموعة من القوانين وذلك رغبة في تحرير المؤسسات في السوق المحلية والدولية وتميلهم المسؤولية، وهذا بإتباع سياسة اقتصاد السوق والمتمثلة في المنافسة والبقاء وتحقيق المردودية المالية، وهذه القوانين كانت تهتم بما يلي:[2]

- توجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية.
- تنظيم صناديق المساهمة.
- القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.

ومن أهم المميزات التي جاء بها هذا القانون نذكر:[3]

- إزالة القيد المتعلق بمبلغ الاستثمار الذي جاء به قانون 82-13.
- إلغاء الإجراءات المتعلقة بالاعتماد.
- المؤسسات فيه غير خاضعة للوصاية الوزارية.
- المؤسسات خاضعة للقانون التجاري ويكون تأسيسها في شكل أسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة.
- صناديق المساهمة هي التي تتولّى تسيير الأسهم والحصص التي تقدمها المؤسسات العمومية الاقتصادية للدولة مقابل الرأسمال للمشروع.

### 6- قانون النقد والقرض 1990:

إنّ أوّل ما جاء به القانون في مجال الاستثمار الأجنبي هو استبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين الوطنيين بمعيار الإقامة الذي يفرق بين المقيمين وغير المقيمين وأكد هذا القانون على حرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر وهذا حسب المادة 214 منه ولقد تم إلغاء كل المواد والقوانين السابقة لهذا القانون والمتعلقة بالاستثمار.[4]

وأهم ما جاء به هذا القانون ما يلي:[5]

- يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر إمّا شكلا مباشرا أو مختلطا فهو بذلك ألغى شرط الأغلبية النسبية لرأس المال للقطاع العمومي ونسبة 49٪ للمستثمر الأجنبي، كما ألغى أيضا مشاركة الرأسمال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط، فقد أكّدت نصوص على أن يرخص للمقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم.

---

[1]-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 196.

[2]-القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 02.

[3]-القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية رقم 13.

[4]-بلعزوز علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 188.

[5]-عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ص 214.

- حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية.
- يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين حيث نصت المادتين 84 و85 من الأمر رقم 03-11 أنه يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعها في الجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل.
- السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال وهذا ما نصت عليه صراحة المادة 126 من الأمر رقم 03-11 رؤوس الأموال وكل النتائج والمداخيل والفوائد والإيرادات وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل يسمح بإعادة تحويلها وتتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر.

### 7- قانون سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات:

ظهر قانون الاستثمار لسنة 1993 بموجب المرسوم التشريعي رقم 12/93 في1993/10/05 بهدف توفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لتشجيع الاستثمار الخاص خاصة الأجنبي منه مبنيا الإرادة القوية التي أبدتها الدولة من أجل ترقية الاستثمار من خلال سياسات تحرير التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي.[1]

وقد ركز هذا القانون على مجموعة من النقاط سندرج أهمها فيما يلي:[2]

- يتم إنجاز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول بهما، وتكون هذه الاستثمار قبل إنجازها موضوع تصريح بالاستثمار لدى الوكالة، وتسمّى حسب المرسوم رقم 93-12 بوكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، ثم تغيير اسم الوكالة ليصبح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- لقد أصبح في الوقت الراهن وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومن أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي أن تعلن الدول صراحة عن نيتها في تحرير الاستثمار من القيود المفروضة عليه وذلك بتقديمها مزايا وضمانات للمستثمرين الأجانب تتفاوت من حيث الكم والكيف مقارنة مع ما يحصلون عليه من الحوافز والإعفاءات والامتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمرين والتي تلخصها فيما يلي:
- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه.

### 8- قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001:

إنّ ما جاء به هذا القانون هو تحرير الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الأجنبية سواء في القطاعات الإنتاجية أو الخدماتية مع حماية البيئة والإقليم وتطبيق أسلوب الامتياز والرخصة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأبرز ما جاء به هذا القانون هو تطوير الاستثمار ليشمل عمليات الخصخصة بالإضافة إلى إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير لاستثمار (ANDIJ) تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار التراخيص، تقوم بتقديم الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين وتبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا والحوافز في مدة أقصاها 30 يوما ابتداءا من تاريخ إيداع الطلب.

---

[1]-كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر واقع وتهيئة الاستثمار، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004، ص 7.

[2]-الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار عدد 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

وتم استحداث المجلس الوطني للاستثمار تحت إشراف رئيس الحكومة هذا الأخير مكلف بإقتراحالإستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته اقتراح التدابير التحفيزية للاستثمار والفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، كما يقوم بالفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين وشروط الحصول عليها.[1]

### 9- قانون الاستثمار لسنة 2006:

ظهر هذا القانون بموجب الأمر رقم 08/06 الصادر في 15 جويلية 2006 كتعديل وتنمية الأمر رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار بهدف إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية الموجهة لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

منح هذا القانون لكل مستثمر مهتم بالاستثمار في الجزائر ضمانات بعدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وإمكانيات وتحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة غلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات.[2]

وأهم ما جاء به هذا القانون ما يلي:[3]

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات على طلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوم إلى 72 ساعة فقط.
- تخضع المزايا الممنوحة للمستثمرين الأجانب إلى التفاوض بينهم وبين الوكالة.
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة أخرى لتسيير الاستثمار برأسه السيد رئيس الحكومة ومن مهامه إعداد السياسات الكاملة لترقية الاستثمار وتطويره.

### 10-قانون الاستثمار لسنة2016:

تضمن قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 مجموعة من الأحكام قصد تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر وذلك من خلال رفع العراقيل التي كانت تعترض سابقا للاستثمار المحلي والأجنبي وسبقتها عدّة إجراءات أهمها استرجاع العقار الصناعي غير المستغل تشجيع استهلاك المنتوج الوطني.[4]

وأهم الإجراءات التي جاء بها القانون الجديد كما يلي:[5]

- تنظيم الامتيازات والتحفيزات على ثلاثة مستويات وهي:

---

[1]-براهمية أمال، سلامية ظريفة، حول التعجيل بالتغيير، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، يومي 21/22/11/2006، ص 13.

[2]-مروة كرامة، حدة رايس، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر، بسكرة، العدد 02، ص 70.

[3]-عبد القادر روشو، مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقييمية للفترة 2000-2019)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، ديسمبر 2019، ص 63.

[4]-القانون رقم 16-09 المؤرخ في 2016/08/03 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، 2016.

[5]-عبد القادر روشو، مرجع سبق ذكره، ص 63.

- المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة (إعفاءات ضريبية وجمركية وإعفاء من الرسم على القيمة المضافة).
- المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز (صناعة، فلاحة وسياحة) أو تلك المنشئة لمناصب الشغل.
- المزايا الإستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالاقتصاد الوطني.
- كما يتضمن هذا القانون أيضا إلغاء الإجراءات المعمول بها سابقا (التي توصف بالنقل والبيروقراطية) وتعويضها بوثيقة واحدة للتسجيل تمنح في الحصول على كطل الامتيازات.
- أيضا تم بموجب هذا القانون إعادة النظر في مهام وصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، وكذا إعادة هيكلة أيضا المجلس الوطني للاستثمار باعتبارها الهيئتان المسؤوليتان عن العملية الاستثمارية بشكل عام في الجزائر.

**المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

في إطار المحافظة على حقوق المستثمرين وتمكينهم من ممارسة أنشطتهم بكل حرية أسست هيئات إدارية تهتم بتطوير مشاريع والتي تضمن حصول المستثمرين على مزايا والضمانات المتاحة ولعلّ أهمها ما يلي:

**أوّلا-المجلس الوطني للاستثمار:**

هو سلطة حكومية أنشأت من طرف السلطات العمومية من أجل السهر على تطوير الاستثمار وفك الضغط عن الهيئات الأخرى وتسهيل العمل بالنسبة المستثمرين الأجانب ومحاولة التقليل من البيروقراطية أسس هذا المجلس من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار اعتمادا على الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001.[1]

وتتمثل المهام التي يضطلع بها المجلس الوطني للاستثمار والذي يوضع تحت سلطة رئيس الحكومة في النقاط الموالية:[2]

- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار من اجل مسايرة التطورات الملحوظة.
- يفصل في الاتفاقيات التي تبرم بين الوكالة الحساب الدولة بين المستثمر.
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات المادتين الأولى والثانية السابقتين.
- يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الإستثنائي الذي نص عليه الأمر.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمارات وتشجيعه.
- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية كملائمة لتحويل الاستثمار وتطويرها.

يعالج كل مسألة أخرى تتصل بتنفيذها الأمر.

يعدّ المجلس الوطني للاستثمار من أهم ما جاء به الأمر 01-03 فهو مكون من أكبر وصاية وهذا المجلس على الأقل ثمانية وزراء ويترأسه رئيس الحكومة.

وهذا المجلس كلفه مباشرة بتطبيق التشريعات المتعلقة بالاستثمار ممّا جعله بعيد نوعا ما عن الواقعية بالإضافة إلى أن سلطاته لها أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر خاصة ماي تعلق بالحوافز الممنوحة للمستثمرين، ولكن في الواقع هناك صعوبة كبيرة في تطبيق التشريعات وفي منح الحوافز للمستثمر.[3]

---

[1]-الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 01-281 المتعلق بتشكلية المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، عدد 55، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2006، ص 06.

[2]-أمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بالاستثمار.

[3]-الزين منصوري، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 02، ماي 2005، ص 134.

**ثانيا–الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:**

تم إنشاء الوكالة لتعوض وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها وهنا بموجب المادة 6 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 والمتمم وقد عرفت كما يلي: مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعي في صلب النص (الوكالة) حيث توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار.[1]

وتتولّى الوكالة في ميدان الاستثمارات وبالاتصال مع الإيرادات والهيئات المعنية على الخصوص بالمهام التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.
- تسيير ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار المذكور في المادة 28 من الأمر 01-03.
- التأكد من احترام الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة الاستثمار.[2]
- تقدم كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين وتبلغهم بقرار القبول أو الرفض للاستثمار المرغوب والمزايا والحوافز المطلوبة، وهذا في مدة أقصاها 30 يوما اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب تبليغ المستثمر بقرار منحة المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.[3]

وفي مجال ترقية الاستثمار تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتنظيم مؤتمرات وملتقيات دولية وأيام دراسية وإعلامية متعددة، كما تقوم بإصدار منشورات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق والتخصصات في مجال البحث والتطوير الخاص بالمشاريع الاستثمارية، كما تقوم الوكالة أيضا بالمشاركة مع السلطات الحكومية في تحديد وتعيين المناطق التي تتطلب تنمية وتساهم في ترقية المناطق وإنشاء أرضية المشاريع وكذا البحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية.[4]

**ثالثا–الشباك الوحيد المركزي:**

تمّ استحداث الشباك الوحيد ضمن الهيكل التنظيمي اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للحد من ظواهر البيروقراطية وتسهيل العملية الإدارية هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يتواجد على المستوى المحلين يضم ضمن تشكيلته الممثلين المحليين للوكالة نفسها، وكذلك ممثلين عن المركز الوطني للسجل التجاري الضرائب، أملاك الدولة، الجمارك، التعمير وتهيئة الإقليم والبيئة، العمل مأمور المجلس الشعبي البلدي.[5]

يتكون هذا الشباك من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار وعبر هذا الشباك فإنّ الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار (ANDI) تقوم بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في اجل أقصاه 300 يوما، كما تسلم كل

---

[1]–المادة (1) من المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ 9 أكتوبر 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

[2]–زين منصوري، مرجع سابق، ص 134.

[3]–بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، ص 76.

[4]–منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار من على الموقع :WWW.ANDI.DZ.22/05/2022

[5]–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 22 يوليو 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44، ص 17-18.

الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمار ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد كجهاز لامركزي لإدارة المستثمرين لاستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا وإنشاء هذا الجهاز من أجل تأمين سهولة عمليات الاستثمارات وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين.[1]

فمن خلال هذا الجهاز تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بإبلاغ المستثمرين بمختلف القرارات لا سيما التي تتعلق بالمزايا في أجل لا يتعدّى 30يوم، كما تقوم بتسلم كل الوثائق المطلوبة لإنجاز المشاريع.[2]

ويبين الجدول التالي الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد والخدمات التي تقدمها:

**الجدول رقم (3): الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي:**

| الشبابيك | الهيئات | الخدمات |
|---|---|---|
| الاستقبال للتوجيه | الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار | إعلام، توجيه، التسليم، ملف، إيداع تصريحات منح الامتيازات. |
| السجل التجاري | المركز الوطني للسجل التجاري | تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والإيصال المؤقت المسجل التجاري. |
| الجمارك | مديرية الجمارك | الإعلام حول التنظيم الجمركي. |
| العقار | الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار | إعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار. |
| العمران | مديرية العمران | مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء والتصريحات الأخرى حول البناء. |
| وزارة العمل | مديرية التشغيل | تسليم العمل للأجانب إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل. |
| حصيلة الضرائب | مديرية الضرائب | تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الإنجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة. |
| حصيلة الخزينة | مديرية الخزينة | تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات. |
| المندوبية | المندوبية التنفيذية للبلدية | المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف |

(1)- Escamen de la politique de l'investissement Algérie Unacted, p 28.

(2)- منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار، مرجع سابق.

| | | |
|---|---|---|
| التنفيذية للبلدية | | الاستثمار. |

**Source** : **ANDI/ tescte régissant le développement de** l'investissement en Algérie, Alger, 2004.

**رابعا–الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار:**

تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار سنة 2007 وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تشرف عليها وزارة الصناعة وترقية الاستثمار تعمل على تسهيل توطين نشاطات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر كما تسعى إلى خلق سوق خاص بالعقار الصناعي والفلاحي يكون من خلالهç عنصر عنصر العقار متاح عبر خرائط ومناطق صناعية معنية في العديد من الولايات الجزائرية.[1]

**خامسا–صندوق دعم الاستثمار:**

تم إنشاء الصندوق الخاص بدعم الاستثمارات في الجزائر ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 بهدف إلى تمويل المساهمات الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الموافق عليها لصالح المستثمرين وبالأخص تمويل أشغال البنى التحتية الضرورية لتجسيد نشاطات المستثمرين.[2]

**المطلب الثالث: التوزيع القطاعي والجغرافي في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**

من خلال التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات يمكن من خلالها معرفة أهم الدول المستثمرة ومجالات كمركز هذه الاستثمارات.

**أوّلا–التوزيع القطاعي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**

يبين الجدول الموالي أهم القطاعات التي نشط فيها الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2002-2017.

**الجدول رقم 4: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الجزائر للفترة 2002–2017:**

| قطاع النشاط | عدد المشاريع | النسبة٪ | القيمة (مليون دج) | النسبة ٪ |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 13 | 1.44 | 5768 | 0.23 |
| البناء | 142 | 15.76 | 82593 | 3.28 |
| الصناعة | 558 | 61.93 | 2050277 | 81.37 |
| الصحة | 06 | 0.67 | 13572 | 0.54 |
| النقل | 26 | 02.89 | 18966 | 0.75 |
| السياحة | 19 | 02.11 | 128234 | 5.09 |
| الخدمات | 136 | 16.09 | 130980 | 5.20 |
| الاتصالات | 01 | 0.11 | 89441 | 3.55 |

[1]– ANIMA, La cart des investissements en Méditerranée : Guide sectoriel à travers des politiques publiques pour Investissements en Méditerranée, Etude n° 7, ANIMA infestent Net work, octobre 2009, p 11. (www.invest –in-med-eu)…/20091002122109 inv cartteinvestmed-final.fr).

[2]–عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، محاولة تحليل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تنمية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 237.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المجموع | 901 | 100 | 2519831 | 100 |

**المصدر**: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار **WW.ANDI.DZ**

**الشكل رقم (01): التوزيع الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2017/2002**

ما يمكن ملاحظته من خلال معطيات هذا الجدول أنّ أهم القطاع الذي استقطب استثمارات أجنبية قطاع الصناعة بنسبة 61.93٪ وبعدد يقدر بـــ 558 مشروعا وبتكلفة قدرها 2050277 مليون دينار جزائري تم يليها قطاع البناء بنسبة 15.76٪ وبعدد يقدر 142 مشروعا وبتكلفة تقدر بـــ 82593 دينار جزائري، أمّا من حيث نسبة قيمة المشاريع فقد جاء قطاع الصناعة في الصدارة بحوالي 81.37٪ثم الخدمات بنسبة 5.20٪ ثم قطاع السياحة بنسبة 5.09 فيما بقية القطاعات الأخرى لا تتجاوز 04٪.

إنّ بيانات الجدول السابق تشير إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المتخصصة في كل من قطاع الزراعة والصحة والنقل والسياحة والاتصالات بالنسبة لقطاع الاتصالات فذلك يرجع لتشبعه وقلة الفرص المتاحة فيه إلاّ أنّ عزوف المستثمرين عن القطاعات الأخرى سببه عدم وضوح التشريعات القانونية المنظمة لعملية الاستثمار فيها واستمرار سيطرة الدولة عليها، وهو ما يضيع فرص حقيقية لتطوير هذه القطاعات وزيادة كفاءتها.

**ثانيا–التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبية المباشرة في الجزائر:**

تتنوع جنسية الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر ما بين الدول الغربية والعربية إلاّ أنّ النسبة الكبيرة من حيث عدد هذه الاستثمارات تعود إلى الدول الغربية، وفيما يلي جدول يوضح أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر وعدد المشاريع وقيمتها ومناصب الشغل:

**الجدول رقم 5: التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2017/2002):**

| المناطق | عدم المشاريع | النسبة٪ | القيمة (مليون دج) | مناصب الشغل | النسبة ٪ |
|---|---|---|---|---|---|
| أوربا | 472 | 52.39 | 1148208 | 78415 | 58.70 |
| الاتحاد الأوربي | 332 | 36.85 | 666499 | 44646 | 33.42 |
| آسيا | 114 | 12.65 | 169732 | 11761 | 08.80 |
| أمريكا | 18 | 02 | 68813 | 3737 | 2.80 |
| الدول العربية | 262 | 29.08 | 1057257 | 34462 | 25.80 |
| إفريقيا | 06 | 0.66 | 39686 | 609 | 0.45 |
| أستراليا | 01 | 0.11 | 2974 | 264 | 0.20 |
| متعددة الجنسيات | 28 | 3.11 | 33160 | 4335 | 3.24 |
| المجموع | 901 | 100 | 25196831 | 133583 | 100 |

**المصدر**: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار **WW.ANDI.DZ**

من خلال الدراسة ولهذا الجدولين أنّ الدول الأوربية جاءت في المرتبة الأولى من حيث المشاريع المنجزة والتي تفوق نصف العدد الإجمالي للمشاريع.

ومن أهم البلدان الأوربية المستثمرة في الجزائر هي: فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، ويشمل ذلك عدة قطاعات وبلغت قيمة هذه المشاريع 1148208 دج، كما استحدثت ما يقارب بـــ 78415 منصب شغل أي ما يفوق نصف العدد الإجمالي لمناصب العمل التي وفرتها المشاريع الأجنبية ثم تأتي بعدها الدول العربية المستثمرة مثل: مصر، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، الأردن والسعودية، بعدد مشاريع يقدر بـــ 262 مشروعا كما وفرت ما يقارب 34462 منصب عمل بنسبة 25.80٪ أمّا عدد المشاريع المنجزة من طرف الدول الأسيوية فلقد قدرت بـــ 12.65٪وقد قامت بها كل من الصين، اليابان، لأندنوسيا، ماليزيا وكوريا الجنوبية مست قطاعات كمحروقات والبناء والأشغال العمومية وتكنولوجيا المعلومات، كما وفرت ما يقارب 11761 كمنصب عمل خلال الفترة (2002-2017).

أمّا المشاريع المتبقية فكانت موزعة على كل من الشركات المتعددة الجنسيات (28 مشروع) وأمريكا (18 مشروع)، أمّا إفريقيا واستراليا فشملت (06 مشاريع) ومشروع واحد على التوالي....وكانت أغلبها في قطاع المحروقات.

أمّا من حيث قيمة المشاريع فإنّ المشاريع الأوروبية جاءت في المقدمة بنسبة تتجاوز 45٪تليها الدول العربية بنسبة 42٪ لتتنوع القيم المتبقية على كل من آسيا وأمريكا وأستراليا والشركات المتعددة الجنسيات.

**المبحث الثاني: تسهيلات وعوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

تسعى الجزائر إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم، ولذلك قامت بإصدار مجموعة من التشريعات والإجراءات والتشريعات تقديم حزمة من الحوافز والتسهيلات والضمانات جاءت بها قوانين الاستثمار في الجزائر ورغم ذلك مازالت معوقات تحول دون الوصول إلى الغاية المرجوة.

**المطلب الأوّل: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

من شروط نجاح أي قانون في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لابد من ضمنه على مجموعة محددة من المبادئ التي تمثل في نفس الوقت ضمانات أساسية يرتكز عليها المستثمر الأجنبي لقيامه بالاستثمار في أي دولة كانت ويمكن حصر هذه الضمانات في:

1. **الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:**

هذا المبدأ أيضا من الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة (كالصحة العمومية، التربية، التعليم)، وكذا بعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأس المال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي.[1]

[1]-عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (17/18 أفريل 2006)ن الجزائر، ص 255.

كما أنّ هذا المبدأ أيضا من حرية كبيرة بإقامة استثمارات إمّا عن طريق المساهمة في إجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة باسم جماعي أو في شكل شركة ذات أسهم مع أن تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات.

### 2. مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات وتسيير الإجراءات:

والمقصود هنا هو تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات الذي قد يتم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار من ضمن الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين في الأمر 01-03 ما نصت عليه المادة 15 من نفس الأمر والتي تقتضي "بأنّ لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلاّ إذا طلب ذلك المستثمر بصراحة.

أمّا فيما يتعلق بالاستثمارات التي تمثل أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني فقد تع...الوكالة لتطوير الاستثمار حسب نص المادة 5 من الأمر 06-08 بتقديم تسهيلات إدارية يتمثل في:[1]

- تسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز في غضون 72 ساعة من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من المزايا.
- تسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال في غضون 10 أيام.

فضلا عن ذلك فقد أتيح حق الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم لم يلقوا معاملة جيدة بشأن الاستفادة من هذه المزايا من طرف إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا الأمر حسب ما نصت عليه المادة 6 من الأمر 06-08.

منح الأمر 01-03 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس ماله والعائدات الناتجة عنه، فحسب ما نصت عليه المادة 31 من نفس الأمر السالف الذكر أنه تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل بسعرها بنك الجزائر بانتظام ويتحقق من استيرادها قانونا من ضمان تحويل رأس المال المستثمر في البداية.

أمّا فيما يخص حالة تنازل المتسمر عن مشروعه لشخص آخر فإنّ الأمر 01-03 نص عن التزام المالك الجديد الذي تنقل إليه الملكية لتنفيذ كل الالتزامات التي استفاد بمقتضاها من المزايا، أمّا في حالة إخلاله بهذا الالتزام فإنّ للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الحق في إلغاء تلك الالتزامات.[2]

### 3. مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار:

يحظى الأشخاص من الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحضى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويين الجزائريون من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار حسب نص المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 يهدف الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.[3]

### 4. الالتزامات الدولية الناجمة ظعن فعل الاتفاقيات الدولية المبرمة:

---

[1]-وصاف سعيدي، محمد قويدري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 8، 2008، ص ص 41-42.

[2]-وصاف سعيدي، محمد قويدري، المرجع سبق ذكره، ص 42.

[3]-كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائري، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 67.

إنّ الجزائر وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها في جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدّة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجيهات:[1]

### 4-1 الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:

لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات نذكر منها:

- الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي.
- الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.
- الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

### 4-2 الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:

بهدف تأكيد الدولة الجزائرية على توفير مناخ ملائم للاستثمار على إقليمها سعت على إبرام العيد من الاتفاقيات الثنائية مع كثير من الدول كالاتفاقية الثنائية بين الجمهورية الجزائرية وإيران فيما يخص الحماية المتبادلة للاستثمارات حتى نهاية سنة 2013 بلغت عدد اتفاقيات الاستثمار التي قامت بها الجزائر 55 اتفاقية منها 47 اتفاقية ثنائية وثمان اتفاقيات دولية أخرى.[2]

## المطلب الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين الاستثمار في الجزائر وتشجيع الاستثمارات الأجنبية إلاّ أنّ حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن عند مستوى الطموحات المأمولة، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز الاقتصادية والقانونية والإدارية ويرجع ذلك على العوائق التالية:

### أوّلا-المعوقات الاقتصادية:

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهم في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة على الجزائر ما يلي:

#### 1. الاستثمار السياسي:

لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أنّ العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فإنّ أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد.

قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية إلاّ أنّ هذه الزيادة لم تكن المحددة الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر فالدور الذي لعبته وسائل الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر لا يفكر في زيادة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.[3]

---

[1]-المرجع السابق، ص ص 68-69.

[2]-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات حول عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية العربية حتى نهاية 2013، الكويت.

[3]-علي همام، فاطمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبية المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورومتوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الجزائر، العدد 04، 2005، ص 387.

**2. عدم إرجاع سوق منافسة:**[1]

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:

**1.** إنّ من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أنّ الآليات التي يسيرها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.

**2.** كما أنّ الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وان الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإنّ عملية الخوصصة ظ لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبعة العاملة والاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلاّ إذا كانت نتائجها مضمونة.

**3.** الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أنّ نشاطه يمثل 4.4٪ من النشاط الوطني إضافة إلى ذلك فإنّ نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، لانّ القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقاته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.

**ثانيا–عاتق العقار الصناعي:**

يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين لهذا الوطنيين والأجانب، ولطالما تغيرت مشروعات ونفر مستثمرون لهذا السبب ومشكل العقار الصناعي ليس بالجديد في الجزائر حيث كشفت التجربة التي مر بها الاستثمار في إطار المرسوم التشريعي رقم 12/93 على أن العقار أصبح مع الوقت العائق الرئيسي أمام الاستثمار وتتمثل المشاكل التي يواجهها المستثمرون للحصول على العقار الصناعي أساسا في:

– طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة.

– نقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، هيئات ترقية الاستثمار، هيئات تخصيص العقار، ومرة أخرى أمام مسيري العقار.

– تخصيص أراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشاءها بعد نظر الوجود نزاع حول الملكية.

ممّا سبق يبقى الوصول للعقار أكبر الصعوبات وبشكل أهم المعوقات أمام قرار الاستثمار بحيث يتطلب الحصول على قطعة أرض مسارا طويلا مع موافقة عدة سلطات وهيئات، وهذا يقودنا إلى اعتبار أنّ مشكل العقار في الجزائر هي مشكلة ذات طابع إداري وتنظيمي، فهي ليست ناجمة عن عدم وجود العقارات وإنّما في عدم الاستغلال الكامل للعقارات بحيث 50٪ منها غير مستعملة.[2]

---

[1]–بولعيد بلعوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد 04، ص 79-81.

[2]–فؤاد محفوظي، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية تقييمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007ن ص 71.

**ثالثا–الانفتاح على الخارج:**

إنّ أحد الحقائق التجريبية في العقد الأخرين هو أنّ الاقتصاديات المنفتحة تنمو بمعدلات أعلى من الاقتصاديات الأقل انفتاحا، فمع الانفتاح تزداد فرص التبادل التجاري وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمر الذي يتيح لل....فرصالحصول على مزايا إنتاجية على المستوى الدولي، فعن طريق الارتباط بالشركات الدولية استطاعت العديد من الدول تحقيق العديد من المزايا المكونة من مزيج من تكاليف منخفضة للتشغيل خاصة تكاليف العمالة وأساليب الإدارة المتقدمة وأنظمة الإنتاج ذات المستوى الراقي.[1]

**رابعا–العراقيل المادية:**

تشكل المنظومة المصرفية المحور الرئيسي لإنعاش النشاط الإنتاجي والنمو الاقتصادي وهو المحرك الأساسي لازدهار أي اقتصاد في العالم، ومن ثم أصبحت عملية إصلاحها حتمية لا بديل لها، ولا مفر منها بالنسبة للسلطات العمومية، حيث أن سير هذه المنظومة في الجزائر يكشف عن انحرافات إذا ما قورن بالجهاز المصرفي في البلدان المتقدمة أو حتى في الدول ذات المستوى المتقارب من المستوى الجزائري ومن أبرز ماي عرقل البنك والمستثمرين في:

- غياب المؤسسات المالية المختصة.
- قلة المنتجات المالية الخاصة بالاستثمار لقروض الإيجار، القروض طويلة الآجال.
- يستغرق البنك وقتا طويلا يقارب السنة في حين يتراوح في تونس والمغرب 3 و4 أشهر.
- يشترط البنك ضمانات باهظة من المقاول قد تصل أحيانا إلى ضعف قيمة المشروع.
- عدم قدرة البنك على تمويل المشروع بالعملة الصعبة نظرا لندرتها وعدم توفر البنك على خطوط القرض الكافية إضافة إلى قلة الإبداعات والتوظيفات البنكية.
- رغم انخفاض معدلات الفائدة إلا أن ذلك يبقى غير كافي لتحقيق ديناميكية كبيرة ومجال إنعاش الاستثمار.[2]

**خامسا–العراقيل السياسية والقانونية والإدارية:**

وتتمثل فيما يلي:[3]

- تذبذب الأوضاع الأمنية وانعكاساتها على الاستثمارات الداخلية.
- غياب التنسيق بين أجهزة الاستثمار.
- الكثير من التشريعات المتعلقة بالاستثمار المتضمن نصوص صريحة بتين العلاقة بين الاستثمار والبيئة.
- عدم استقرار قوانين الاستثمار وغموضها.
- تفشي الرشوة والبيروقراطية والروتين في إنجاز الملفات، حيث تتطلب تعدد الوثائق وطول الوقت للحصول عليها.
- نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الاستثمارية مع قلة مكاتب الاستثمارات.

---

[1]–أمين محمد محي الدين، البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية، بحوث اقتصادية العربية، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية للبحوث الاقتصادية، مصر، السنة الحادية عشر، العدد الثامن والعشرون، 2002، ص 72.

[2]–بلعوج بولعيد، مرجع سابق، ص 81.

[3]–بالاعتماد على:

- محمد قويدري، محمد فرحي، أهمية الاستثمارات العربية البيئية في تعزيز التكامل العربي، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2005، ص 684.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الكويت، 1997، ص 189.

- بالإضافة إلى ذلك تأثير قرارات الاقتصادية تأثيرا مباشرا بالمواقف السياسية.
- غياب المحاكم المتخصصة في القضايا ذات الطابع التجاري والاقتصادي.
- انعدام البيانات والمعلومات الاستثمارية.
- عدم إمكانية سيادة القانون بسبب تعفن أجهزة الإدارة الجزائرية وسيطرة الفساد.
- عدم قدرة النظام القضائي على تنفيذ القوانين والتعاقدات خاصة فيما يتعلق بحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.
- عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفضل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني نسبة جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.

## المبحث الثالث: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

تعتبر الصناعة مقياس لتنمية وتطور الدول فقد سعت معظم الدول منها الجزائر منذ حصولها على استقلالها إلى العمل على تحويل إقتصادياتها إلى الطابع الصناعي عوض الزراعي والاستراتيجي الذي كان يميزها للحاق بمصاف الدول المتقدمة والتي هي صناعية، لكن الأمر يتطلب إمكانيات بشرية ومادية هائلة وتكنولوجيا عالية تفوق قدرتها خصوصا وأنها حديثة الاستقلال مما استوجب عليها دخول عالم الاستثمار الأجنبي وفي هذا المبحث سوف نتعرف على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة في الجزائر.

### المطلب الأول: لمحة عن تطور قطاع الصناعة في الجزائر

يعرف قطاع الصناعة في الجزائر تطور ملحوظا في السنوات الأخيرة من خلال ارتفاع الإنتاجية وتنوعها في العديد من الفروع، حيث يضم بصفة عامة[1]: صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الكهربائية والكهرو منزلية، الكيمياء الصناعية، الصيدلانية، الميكانيك وقطاع السيارات، صناعة الأغذية، النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث.

و يمكن توضيح مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال التعرف على مساهمته في الناتج الداخلي الخام، التشغيل، وترقية الصناعة على النحو التالي:

#### 1- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي:

في ظل الوضع الاقتصادي والمالي الاستثنائي الأمثل والذي شهدته البلاد خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2019، وبالإضافة إلى ما قامت به الحكومة من استثمارات معتبرة، إلا أن أداء الصناعة الوطنية بقي ضعيفا ودون المستوى المطلوب والمسطر له، مقارنة بالفرص والإمكانيات الهائلة المتاحة، وقد عرفت القيمة المضافة للصناعة من الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا ملحوظا على مدار الفترة ( 2019/1990) حيث أن أعلى نسبة لها سنة 2006 قدرت ب 58.88% بعدها عرفت انخفاضا ملحوظا وصل إلى 34.87% سنة 2016، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

---

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " قطاع الصناعة" على الموقع التالي:
http ://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industries30/05/2022

**الجدول رقم 6: تطور القيمة المضافة الصناعية من الناتج الداخلي الخام لفترة ( 1990 – 2019)**

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة المضافة | 44.03 | 48.23 | 45.92 | 45.03 | 44.94 | 45.83 | 47.06 | 48.15 | 42.25 | 45.36 |
| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| القيمة المضافة | 54.37 | 50.11 | 49.19 | 50.82 | 52.30 | 57.33 | 58.88 | 57.67 | 58.62 | 47.90 |
| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| القيمة المضافة | 50.50 | 49.62 | 47.85 | 44.25 | 42.31 | 35.66 | 34.87 | 37.40 | 39.60 | 37.41 |

**المصدر**: إحصائيات البنك الدولي 2020 www banpuemondiale org22/04/2022

و ما يمكن الإشارة إليه أن القطاع الصناعي يبقى نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، حيث أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا فهو يعد أضعف قطاع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أنه يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، فضلا عن طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس مجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الإقتصادي[1].

**2- مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل:**

العاملون أو الموظفون هم الأشخاص الذين يعملون بالحكومة أو القطاع الخاص ويتلقون تعويضات على شكل أجور، رواتب أو عمولات أو تعويضات عينة، فإن هذا المتغير يمكن أن يكون ذا تأثير واضح على القيمة المضافة في القطاع الصناعي وبالتالي على نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للبلد[2].

و الجدول الآتي يبين تطور نسبة العاملين في القطاع الصناعي الجزائري من مجموع العاملين في الإقتصادي الجزائري:

**الدول رقم 7: مساهمة القطاع الصناعي في استيعاب العمالة للفترة ( 1990- 2019)**

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة % | - | 25.39 | 25.33 | 25.17 | 25.04 | 24.99 | 24.90 | 24.84 | 25.01 | 24.88 |
| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| النسبة % | 24.80 | 25.01 | 24.82 | 24.68 | 25.51 | 26.35 | 27.05 | 27.87 | 28.53 | 29.44 |
| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| النسبة % | 30.14 | 30.86 | 30.80 | 30.80 | 30.86 | 30.99 | 30.96 | 30.99 | 30.81 | 30.73 |

**المصدر**: إحصائيات البنك الدولي 2020.22/04/2022 www banpuemondiale org

---

[1]- محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي، دراسة تحليلية الفترة ( 1999-2001) العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم، جامعة تكريت، العراق، 2012، ص 331.

عبدالعظيم عبد الوحيد الشككري، القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري والعوامل المؤثرة فيها ( المدة 2015/2000) دراسة قياسية بإستخدام أساليب إحصائية حديثة، مجلة القادسية للعلوم التجاريةوالإقتصادية، العراق، 2016، ص 126.[2]-

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن نسبة العاملين في القطاع الصناعي قد عرفت زيادة مستمرة خاصة في الفترة 2004 إلى غاية 2019 من 25.51% إلى 30.73% وهذا راجع للامتيازات والسياسات التحفيزية التي تم منحها للعاملين في هذا القطاع، فالسياسة الاقتصادية المنتهجة خلال السنوات الأخيرة إلى تحقيق قفزة نوعية في القطاع الصناعي، حيث تم إضفاء حركية كبيرة على القطاع من خلال استراتيجية وطنية تطمحبالدرجة الأولى إلى امتصاص البطالة ورفع مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام، وفي إطار هذه الاستراتيجية تولت الدولة بعث الورشات الاقتصادية من خلال مشاركتها في اختيار الفروع الصناعية، وأضحت التنمية الصناعية تقوم على فروع النشاطات ذات قدرة نمو عالية، وفي الأخير الصناعة التحويلية[1]. كل هذا أدى إلى تطور القوى العاملة في القطاع الصناعي إلى نسبة 30.73%.

**3- مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية:**

تعتبر التوجه نحو التصدير من بين الخيارات الاستراتيجية التي تحظى باهتمام كبير ضمن السياسات الاقتصادية في جميع دول العالم، ويرجع الاهتمام الكبير بتنويع الصادرات والتوجه نحو تنمية وتطوير الأنشطة التصديرية في أدبيات النمو والتنمية الاقتصادية إلى العلاقة الوطيدة بين نمو الصادرات وتطور الإنتاجية، زيادة عن مساهمة الصادرات في توفير العملات الأجنبية والتأثير بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات وتحقيق النمو وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين على المدى الطويل بشكل متزايد ومستمر، كما أن العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي تكون إيجابية كلما اتسم معدل نمو الصادرات بالارتفاع عبر الزمن وتزايدت الأهمية النسبية للصادرات الصناعية ذات التكنولوجيا المتقدمة والتقنيات الإنتاجية المتطورة، زيادة عن ذلك فإنه ينتج عن استراتيجية تنمية وتشجيع الصادرات وفتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى الاستفادة من وفورات الحجم والإنتاج، وبما أن الصادرات غالبا ما تتحقق تحت ضغوطات قوي المنافسة فإن الصناعات الموجهة نحو التصدير تستخدم طرق إنتاج أكثر كفاءة وبالجودة المطلوبة وفق المقاييس الدولية مما يمكنها من الصمود على مواجهة المنافسة الحادة في الأسواق العالمية، من أجل تحليل مدى قدرة القطاع الصناعي الجزائري خارج المحروقات على إختراق الأسواق الأجنبية[2].

و الجدول الآتي يوضح نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات كما يلي:

**الجدول رقم 8: تطور مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية ( 1990- 2019).**

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات | 2.6 | 2.2 | 3 | 3.5 | 2.7 | 3.7 | 6 | 2.8 | 2.6 | 2.8 |
| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات | 2.3 | 2.9 | 3.2 | 2.1 | 2 | 1.3 | 1.2 | 1.5 | 1.6 | 1.6 |
| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات | 1.8 | 2 | 2.2 | 2.5 | w3.5 | 4.7 | 4.6 | 4.3 | - | - |

**المصدر**: إحصائيات البنك الدولي 2020 /04/2022 ww w banpuemondiale org22

[1]- رفيقة صباغ، إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالإقتصاد الجزائري بعد الصدمة البيترولية، المؤتمر الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الإقتصادي في الجزائر، الجزائر، جامعة البليدة 2، يومي 6 و7 نوفمبر 2018، ص 11.

[2]- سليم مخضار، تحليل أثر الصادرات الصناعية خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذج ARDL، مجلة المالية والأسواق، الجزائر، جامعة مستغانم، 2020، ص 212.

سجلت الجزائر مستويات متدنية في نسب مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الكلية، حيث عرفت تذبذبا ملحوظا من سنة 1997 إلى غاية 2009، وهذا إن دل فإنما يدل على ضعف القدرات التصديرية للمنتجات الصناعية خارج المحروقات، لكن لابد من الإشارة إلى تحقيقها لنسب متزايدة في صادراتها الصناعية خارج قطاع المحروقات إبتداءا من سنة 2009، وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات، إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات خلال السنوات الأخيرة، من أجل تطوير هذا القطاع الهام في التنمية الإقتصادية.

**المطلب الثاني: دور الاستثمار الأجنبي في تطوير القطاع الصناعي**

عملت الجزائر خلال مرحلة التسعينات على بذل مجهودات كبيرة وذلك فيما يخص المجال القانونيوالإقتصادي بغية إستقطاب المستثمرين الأجانب، حيث كرست حرية الاستثمار كمبدأ من جهة، وعملت على تحفيزها من جهة أخرى، فقامت الدولة بإصدار العديد من المراسيم والقوانين بهدف تحسين مناخ الإستثماري في الجزائر خلال هذه الفترة وذلك في إطار سياسة صناعية تهتم بإنشاء وبزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر أهمها الأمر الرئاسي 06-08 المؤرخ في 15-07-2008 المعدل والمتمم للأمر 01-03 المؤرخ في 20-08-2001، والمتعلق بتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي حيث يخص هذا الأمر الإستثمارات المحلية الخاصة وكذا الإستثمارات الأجنبية المنجزة ضمن الأنشطة الإقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات، الهدف الرئيسي لهذا الأمر في إنشاء مؤسسات صناعية جديدةوإعادى هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية وتطوير قدراتها الأنتاجية، حيث تم تسجيل خلال الفترة 2002-2012 حوالي 32004 مشروع إستثماري منها 31638 مشروع تابع للقطاع الخاص بنسبة 99% بينما بلغت عدد المشاريع التابعة للقطاع العمومي 328 مشروع بنسبة 1 %، أما عدد المشاريع المختلطة في إطار الشراكة فقد بلغ 38 مشروع، يتوضح من خلال هذه الأرقام أن كل التحفيزات والتسهيلات التي قامت بها الدولة في الآونة الأخيرة لم تكن كافية لتشجيع وجذب الإستثمارات الأجنبية.

فالبرغم ما جاء به قانون الاستثمار لسنة 2001 من إجراءات تحفيزية لصالح المستثمرين وذلك قصد جعل بيئة الأعمال في الجزائر أكثر ملائمةوإستقطابا لرؤوس الأموال الأجنبية نلاحظ من الشكل (1) أن حجم التدفقات النقدية للإستثمار الأجنبي لم ترتفع إلا بعد سنة 2005 لتواصل إرتفاعها حتى سنة 2009 أين بلغت التدفقات الإستثمارية ثروتها 2.754 مليار دولار لتكون بذلك أحسن سنة سجلت فيها الجزائر أكبر حجم تدفقات للإستثمار الأجنبي المباشر إثر تبعات الأزمة المالية.

لترتفع سنة 2016 حيث حققت 1.635 مليار دولار بعد النتائج السلبية لسنة 2015 حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2017 حول الاستثمار في العالم[1].

**الشكل 01: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي للقطاع الصناعي خلال الفترة 2000/2017**

[1]- يمينة دمارو، واقع الاستثمار الاجنبي بالجزائر دراسة حالة القطاع الصناعي خلال الفترة 2000-2017، مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 05/العدد 01/ 2021، جامعة معسكر الجزائر، ص 251.

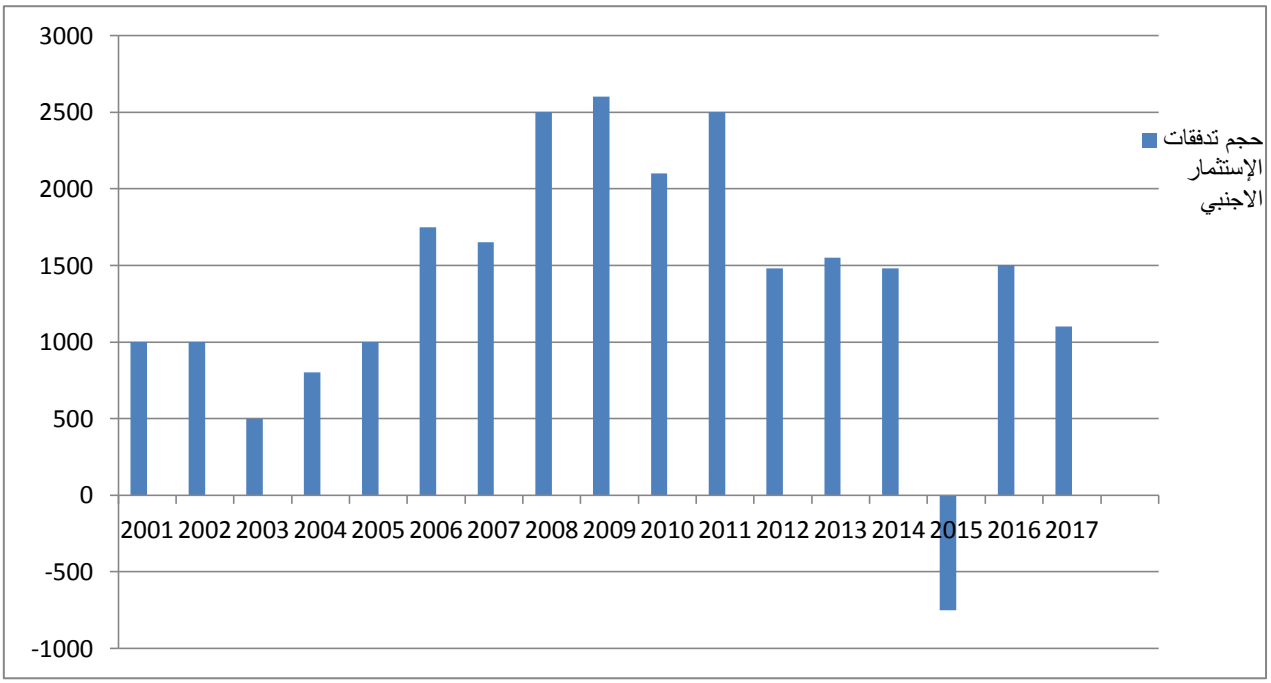


**المصدر**: تقرير الأمم المتحدة للتجارةوالتنمية

ذلك راجع إلى مدى نجاعة الإجراءات المتخذة لترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر، وهذا بعد سروعها في الإصلاحات الاقتصادية في الوقت الحالي، لكن بدراسة نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي في الناتج الخام الموضحة في الشكل رقم (02) لا يسعنا إلا القول أن الجزائر لا تزال متأخرة بشأن الإصلاحات التي تقوم بها لدعم وتحفيز الاستثمار الأجنبي وأن هذه الإجراءات لم يكن لها تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي وهذا يوضح بأن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال غير محفز ويتطلب مزيد من التحسين، حيث أنه أقصى نسبة مساهمة للاستثمار الأجنبي كانت في سنة 2009 وقد بلغت 2% فقط ثم تراجعت بعد ذلك ومع مضاعفة الجزائر لسياسة التحفيزات سنة 2016 للمستثمرين الأجانب استطاعت استقطاب بعضهم لتحسين من نسبة المساهمة إلى 0.99%فقط في الناتج المحلي الإجمالي لذلك يبقى الوضع الاستثماري في الجزائر غير مؤهل لاستقطاب المزيد من المستثمرين وخاصة في القطاعات الصناعية الحساسة كالطاقة والصناعات الإلكترونية وغيرها[1].

**الشكل02: نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي خلال الفترة 2016/2001**

[1]- يمينة دمارو، واقع الاستثمار الاجنبي بالجزائر دراسة حالة القطاع الصناعي خلال الفترة 2000-2017، مرجع سبق ذكره، ص 251.

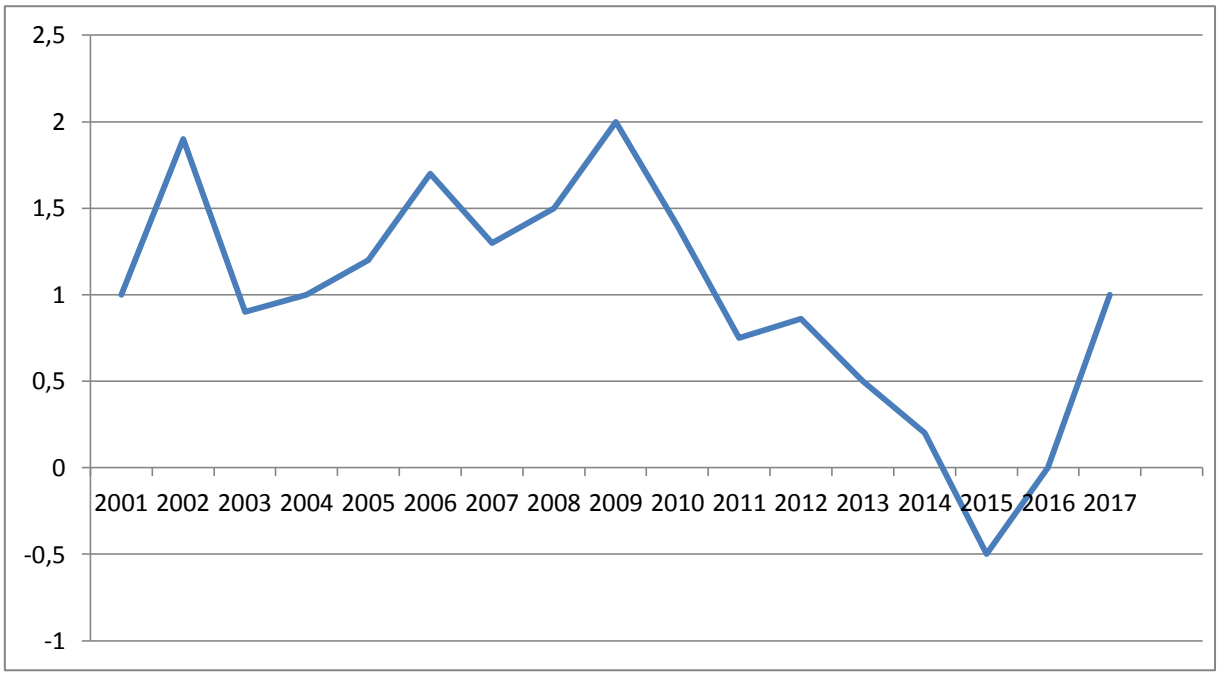


**المصدر**: حسب تقرير البنك الدولي:www.banquemondiale.org22 2022/04

تعددت الدراسات الصناعية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الغقتصادي وتبعا لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون، ومنهم من أثبتت وجود علاقة متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور القطاع الصناعي أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز النمو الإقتصادي والنمو الاقتصادي بدوره يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز أحد محدداته، كدراسة Markusen (1997) وVenables التي خلصت إلى أن توفير الظروف الملائمة لوجود الاستثمار الأجنبي يحفز ويخدم نمو التنمية الصناعية، في حين أشار البعض لوجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير القطاع الصناعي حيث نجد دراسة 2006، على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي التي توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار سلبية على الدول العربية نتيجة استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة لديها لصالح الدول الأجنبية، في حين لم تجد بعض الدراسات علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي، هذا وقد أظهرت معظم الدراسات الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على هذا القطاع[1].

[1]- يمينة دمارو، واقع الاستثمار الاجنبي بالجزائر دراسة حالة القطاع الصناعي خلال الفترة 2000-2017، مرجع سبق ذكره، ص 252.

**خلاصة الفصل الثاني:**

إن الحديث عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يقودنا إلى الحديث عن أهم القوانين ومؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق قانون موحد الاستثمار يتسم بالوضوح والشفافية كما يجب إن يوافق مع التنظيمات الدولية ويشمل ضمانات كافية لحماية المستثمر من إمكانية نقله وتحويله للأرباح ورؤوس الأموال وحصوله على مختلف التسهيلات.

وجل هذه العوامل لها آثار ايجابية في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و الجزائر كغيرها من دول العالم حرصت على تجسيد وتوفير المناخ الاستثماري الملائم والمحفز يهدف جذب الاستثمارات المباشرة للمساهمة في تطوير القطاع الصناعي

# خاتـمة

## خاتمـــــــة:

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر محور نقاش واهتمام الكثير من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال والحكومات في العديد من دول العالم وخاصة الدول العربية، والتي تسعى لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوطينها في الوطن العربي، وقد لا يختلف اثنان عن أسباب هذا الاهتمام المتزايد بهذه الظاهرة التي ما فتئت أن أصبحت تسيطر على جزء كبير من المبادلات الدولية ومحل استقطاب من طرف الدول المتقدمة والنامية.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة نسبيا، وقد شهد في الأعوام الأخيرة تطورا وانتشارا هائلا، فأصبح اليوم احد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموما وفي الدول النامية بشكل خاص، حيث تساقطت الحواجز الواحدة تلو الأخرى أمام تقدم الشركات متعددة الجنسيات وبإيعاز من المنظمات الدولية، وفي المقابل لم تترك الحالة الاقتصادية أو المالية المتدهورة أمام البلدان النامية الكثير من الحلول البديلة لفتح اقتصادياتها للاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله واعتماده كمصدر لتمويل وتنمية الاقتصاد المحلي.

أما بالنسبة للجزائر وهي المستهدفة من الدراسة، فإنها تعطي أولوية كبرى للاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره القاطرة التي يمكن من خلالها خلق أثار ايجابية مضاعفة داخل الاقتصاد الجزائري، ومع ذلك فان عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ليست بالآمر الهين خاصة في ظل المنافسة الدولية الشديدة حاليا لجذبة.

ولذلك فقد بذلت الجزائر على غرار باقي دول العالم مجهودات معتبرة لتحسين مناخ الاستثمار وذلك بهدف تفعيل الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال العديد من الإجراءات مست القوانين والتشريعات والهيئات الخاصة بالاستثمار، وبعد عرض التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر واهم الحوافز والضمانات، وعملية تقييم واقع الصناعة في الجزائر ومدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر عليه.

ومن خلال بحثنا حاولنا التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن أن نؤكد صحة أو عدم صحة الفرضيات، والتي على أساسها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات.

### أولا: نتائج الدراسة:

من عرضنا السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

-يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة الدول النامية في الحصول على مصادر تمويل دولية بديل عن المديونية وعبئها على البلاد، ولكونه يلقى قبولا على المدى البعيد لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية الأخرى، بالإضافة إلى كونه مكمل للادخار المحلي، بدون أي التزام من الدولة المضيفة.

-توضح لنا النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر أن الشركات تقوم بهذا النوع من الاستثمارات من اجل المحافظة على المميزات الاحتكارية أو التنافسية الخاصة بها من خلال تحقيق استراتيجياتها المتمثلة في غزو الأسواق الخارجية وحماية مصالحها، وكذلك استغلال الإمكانيات المتقدمة من قبل حكوماتها وما تمنحه الدول المضيفة من فرص استثمارية لها.

-إن الجزائر أبدت إرادة قوية وبذل جهود معتبرة لتطوير وترقية الاستثمار وذلك بسن التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار، بحث المؤسسات المؤطرة له، وتخصيص الأموال الأزمة لتطويره، والمشاركة في مختلف الملتقيات والمعرض والندوات سواء كانت إقليمية أو دولية.

- الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية كبيرة في خلق القيم المضافة وتقليص البطالة وتحويل التكنولوجيا.

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعاني من عدة معوقات وعراقيل اقتصادية وعراقيل مادية التي أدت إلى الكبح من تدفقه.

**ثانيا: مقترحات الدراسة:**

1 –تحسين وتحديث القوانين والتشريعات بالشكل الذي ينسجم مع التطورات الاقتصادية العالمية، وكذلك يجب أن تتمتع القوانين والتشريعات بشيء من الاستقرار بين السلطات وتحقيق مبادئ الشفافية الإفصاح، المساءلة، وسيادة القانون.

2 –معالجة ملف العقار الصناعي بتسوية جميع العقارات المملوكة للخواص وتشجيع ذلك بتخفيض تكلفة التسوية، ثم إحصاء الجيوب العقارية المملوكة للدولة وتسجيلها لمنع مافيا العقار من الاستيلاء عليها.

3 – دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية سواء من الناحية الاقتصادية أو المادية أو غيرها والإسراع بحلها، والعمل على تحسين مناخ الاستثمار الذي ينسجم مع النشاط الاستثماري، ووضع آليات تتيح تقليص التكاليف للمستثمر.

4 – العنصر الأهم في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية هو بيئة المناخ الاستثماري، وبهذا يجب على الجزائر تحسين وتهيئة مناخ الاستثمار جيد لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها.

5 –وضع سياسة فعلية لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، ترتكز على تقنيات لجذب المستثمرين، على أساس التكوين العالي للموظفين العاملين في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ودبلوماسيين متخصصين في الخارج.

6 – العمل على التحكم في الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق الاستفادة من بعض المزايا الاستثمار الأجنبي المباشر كالتكنولوجيا والعمالة، والحصول على العملة الصعبة.

7 – السماح للاستثمارات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة يتملك المشروع بالكامل بشرط قيامها بتصدير اكبر حجم ممكن من الإنتاج إلى الخارج، وهذا حتى لا تأثر سلبا على الحصة السوقية للشركات المحلية.

**ثالثا: أفاق الدراسة:**

على ضوء هذه الاقتراحات والتوصيات المتوصل إليها سنقدم بعض الأفاق التي تتمثل فيما يلي:

1 – يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر احد المواضيع الهامة التي تنال حظا من الاهتمام والايجابيات والكتابات التي تشرح هذا الموضوع.

2 – تحديد القطاعات الاقتصادية الداعمة لتطبيق استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

3 – توضح أهم الآثار السلبية والايجابية في الدول المضيفة والقائمة بالاستثمار ومحاولة استفادة هذه الأخيرة من الاستثمارات الأجنبية.

4 – دور الحوافز والتسهيلات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

5 – دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير قطاع الصناعة في الجزائر.

**اختبار الفرضيات**:وفيما يلي سيتم اختبار الفرضيات التي وضعت سابقا.

الفرضية الأولى:نؤكد صحة الفرضية ،تعتبر الضمانات التي تمنحها الجزائر كافية لجذب المستثمرين الاجانب،لأنها تعتبر من أهم الركائز الأساسية ،التي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي لقيام الاستثمار .

الفرضية الثانية:عدم صحة هذه الفرضية ،لان العوائق المادية ليست العامل الوحيد الذي يساهم في طرد الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنها توجد عدة عوائق أخرى منها الانفتاح على الخارج،و العراقيل السياسية و الإدارية و القانونية... الخ ،عوامل طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرضية الثالثة:نؤكد صحة هذه الفرضية ،لان كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى تطور الاقتصاد بصفة عامة ،وقطاع الصناعة بصفة خاصة، باعتبار قطاع الصناعة المظهر الأول للاقتصاد.

الفرضية الرابعة:نؤكد صحة هذه الفرضية نعم،يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور القيمة المضافة ،حيث تساهم في تطور الناتج الداخلي،حيث وصلت نسبة التطور لسنة 2008 إلى 58.62 بالمائة كأعلى نسبة.

# قائمة المصادر والمراجع

# قائمة المراجع

## أولا: الكتب:


1_ أحمد زكريا سيان، مبادئ الاستثمار، دار النهج للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.

2_ أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004.

3_ بلعزوز علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

4_ جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، القاهرة، مصر، 2011.

5_ حسام الدين عيسي، الشركات متعددة الجنسيات، المؤسسة العامة للدراسات والنشر المعاصرة، بيروت، دون سنة نشر.

6_ حميد الجميل، دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية، أكاديمية الدراسات العليا، ط1، طرابلس، ليبيا.

7_ دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي ومعوقات والضمانات القانونية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

8_ دنيا أحمد عمر، أثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، سنة 2007.

9_ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، "المكتبة العصرية" 2002، د ط.

10_رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، ط1، دار رضا للنشر، دمشق، 2001.

11_سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 36، سنة 2017.

12_صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2003.

13_الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

14_طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

15_عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط2، 1991.

16_عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.

17_عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

18_عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

19_عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، بيروت.

20_عبد المجيد دراز، السياسات المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2002-2003.

21_عبد المجيد قدي، مدخل إلى أساسيات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003-2004.

22_عبيد سعيد توفيق، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1998.

23_عطا الله ماجد أحمد، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2001.

24_علي إبراهيم الخضر، إدارة العمالة الدولية، دار الرسلان، ط1، 2007.

25_عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2003.
26_عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
27_فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
28_محمد أميرة عبد الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية مصر، سنة 2005.
29_محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية، غرفة تجارة وصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات يونيو، 2011.
30_محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2005.
31_محمد عبد العزيز عجيمة، الاقتصاد دولي، الدار الجامعية، مصر، 2000.
32_محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1ن 2005.
33_مندور عصام عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، القاهرة، مصر، 2010.
34_منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، منشأة المعارف، 2005.
35_ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات متعددة الجنسيات، ترجمة على محمد تقي عبد الحسن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

## ثانيا: المذكرات والرسائل الجامعية

1_ فريد أحمد سليمان قبلان، مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها، مقارنة مع تجارب بعض الدول النامية الأخرى، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006.
2_ عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، محاولة تحليل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تنمية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.
3_ سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، سنة 2006-2007.
4_ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، 2007-2008.
5_ فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة نيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004.
6_ فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
7_ جمال محمود عطية عبيد، تأثير اللاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة.

8_ وهيبة بن داودية، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2004 مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، سنة 2004-2005.

9_ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائري، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011.

10_فؤاد محفوظي، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية تقييمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

11_فارس فضيل، الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 1997-1998.

12_سويسي وهيبة، دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2014-2015.

13_زياد محمد عرفات أبو ليلى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النحو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن، 2003.

**ثالثا: المجلات والمقالات العلمية**

1_ محمد قويدري، محمد فرحي، أهمية الاستثمارات العربية البيئية في تعزيز التكامل العربي، مداخلة مقدمة في المتلقي العلمي الدولي، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2005.

2_ براهمية أمال، سلايمية ظريفة، حول التعجيل بالتغيير، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة، يومي 21/22/11/2006.

3_ بلعوج بولعيد، استثمار الشركات المتعدد الجنسيات، الملتقى الدولي الأوّل حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي، سكيكدة، الجزائر، 13-14 ماي 2001.

4_ كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر واقع وتهيئة الاستثمار، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004.

5_ عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (18/17 أفريل 2006)ن الجزائر.

6_ أمين محمد محي الدين، البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية، بحوث اقتصادية العربية، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية للبحوث الاقتصادية، مصر، السنة الحادية عشر، العدد الثامن والعشرون، 2002.

7_ باجي حسن، دراسة تحليلية تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة إلكترونية، سبتمبر 2005.

8_ بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04.

9_ بلعيد بلعوج، الآثار المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الشركة متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم إنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، أكتوبر 2002.

10_بولعيد بلعوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد 04.

11_سليم مخضار، تحليل أثر الصادرات الصناعية خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذج ARDL، مجلة المالية والأسواق، الجزائر، جامعة مستغانم، 2020.

12_شاهد يوسف، تغييرات في مشهد التنمية، قضايا الألفية الجديدة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد 04، ديسمبر 1999.

13_الزين منصوري، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 02، ماي 2005.

14_عبد الحق طير وآخرون، جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، نظرة جغرافية قطاعية مع الإشارة إلى كحالة الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06 جوان 2017.

15_عبد القادر روشو، مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقييمية للفترة 2000-2019)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، ديسمبر 2019.

16_عبدالعظيم عبد الوحيد الشككري، القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري والعوامل المؤثرة فيها ( المدة 2015/2000) دراسة قياسية بإستخدام أساليب إحصائية حديثة، مجلة القادسية للعلوم التجارية والإقتصادية، العراق، 2016.

17_علي همام، فاطمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبية المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورومتوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الجزائر، العدد 04، 2005.

18_محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي، دراسة تحليلية الفترة ( 1999-2001) العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم، جامعة تكريت، العراق، 2012.

19_مدادي عبد القادر، دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الدول النامية مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية، جامعة خميس مليانة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، سبتمبر 2012.

20_مروة كرامة، حدة رايس، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر، بسكرة، العدد 02.

21_مسعف عايض العتيبي، دور الاستثمار في نقل التقنية، مجلة النشر الصناعية، العدد 157، الرياض، بدون سنة النشر.

22_منور اوسرير وعليان نذير، "حوافز الاستثمار الخاص المباشر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، 2005.

23_هناء عبد الغفار السامرائي، تنامي دور الشركات المتعدية الجنسية التابعة للبلدان النامية، أثرها الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 6، العدد 18، 1999.

24_وصاف سعيدي، محمد قويدري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 8، 2008.

25_يمينة دمارو، واقع الاستثمار الاجنبي بالجزائر دراسة حالة القطاع الصناعي خلال الفترة 2000-2017، مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 05/العدد 01/ 2021، جامعة معسكر الجزائر.

26_خليل محمد خليل عطية، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 437، القاهرة، 1995.

27_حسن مهران، الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانيات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأوّل.

28_حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

29_رفيقة صباغ، إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالإقتصاد الجزائري بعد الصدمة البيترولية، المؤتمر الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الإقتصادي في الجزائر، الجزائر، جامعة البليدة 2، يومي 6 و7 نوفمبر 2018.

30_غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات للشركة متعددة الجنسية، المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال التحديات، الفرص، الآفاق، 2009/11/10، الأردن.

**رابعا: النصوص والقانونية**

1_ الأمر رقم 82-13 المؤرخ في 21 أوت 1982 متعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد، الجريدة الرسمية، العدد 35.

2_ البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم سنة 1999-2000.

3_ الجريدة الرسمية قانون 63-277 المتعلق بقانون الاستثمار، عدد 53 الصادرة في 2 أوت 1963.

4_ الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 01-281 المتعلق بتشكلية المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، عدد 55، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2006.

5_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 22 يوليو 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44.

6_ القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 02.

7_ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات حول عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية العربية حتى نهاية 2013.

8_ الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات.

9_ القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية رقم 13.

10_الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار عدد 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

11_المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ 9 أكتوبر 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

12_القانون رقم 16-09 المؤرخ في 2016/08/03 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، 2016.

13_أمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بالاستثمار.

**خامسا: الكتب باللغة الأجنبية**

1_ Abdelhamid Brahimi, L'économie Algérienne, OPU, 1991.

2_ Anne anderouais et auters , Optcitè .

3_ Ben achenhou Abde latif et autres, Du budget au marché, Alpha éditions, Algérie, 2004.

4_ Bertrand Raymond : « économie financière international » édition PUD, Paris, 1971.

5_ Escamen de la politique de l'investissement Algérie Unacted.

6_ Amiro Jouine : Regime de change et croissance econonique : theorie et essais de validation empirique.
7_ ANIMA, La cart des investissements en Méditerranée : Guide sectoriel à travers des politiques publiques pour Investissements en Méditerranée, Etude n° 7, ANIMA infestent Net work, octobre 2009.
8_ Claude de nehme : Stratégies commerciales et techniques internationales, éd : organisation, paris, 1992.

**سادسا: المواقع الإلكترونية**

1_ www.uluminsania.net/b19,htm.
2_ http ://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industries
3_ (www.invest –in-med-eu)…/20091002122109 inv cartteinvestmed-final.fr).

- منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار من على الموقع :WWW.ANDI.DZ.

**الملخص**:

تهدف هذه الدراسة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،وذلك من خلال تعريفه و أشكاله و أهدافه و مزياه وعيوبه،على الاقتصاد،هذا من جهة و من جهة أخرى إبراز أهم الضمانات و التحفيزات المتخذة من طرف الجزائر من اجل جلب المستثمرين الأجانب و تهيئة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر،كما نعرج في هذه الدراسة على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو قطاع الصناعي في الجزائر،لتحقيق هذه العلاقة تقوم بتحليل المتغيرات التالية:القيمة المضافة للقطاع الصناعي ،و مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل،و الناتج الداخلي الإجمالي.

ولهذا يعد الاستثمار الأجنبي المباشر الهدف الأول الذي تسعى إليه الجزائر في جذبه إلى الداخل،وذلك لما يوفره من مزايا بالغة الأهمية.

**Résume**

Cette étude vise l'investissement direct étranger en Algérie, à travers sa définition, ses formes, ses objectifs, ses avantages et ses inconvénients, sur l'économie Direct étranger, car nous abordons dans cette étude la relation entre l'investissement direct étranger et la croissance du secteur industriel en Algérie .

C'est pourquoi l'investissement direct étranger est le premier objectif que l'Algérie cherche à attirer vers l'intérieur, en raison des avantages très importants qu'il procure.